



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BORDJ BOU ARRERIDJ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: إدارة مالية

بعنوان :

دور تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية

في المؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة مؤسسة كوندور فرع الكترونيك-

تحت إشراف الأستاذ:

د. بوقرة محبوب

إعداد الطالبين :

- عبادة سيد علي

- ميهوب فارس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 12 جوان 2023 أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
محمد الصالح دشاش	أستاذ محاضر - أ-	رئيسا
محبوب بوقرة	أستاذ مساعد - أ-	مشرفا
فاتح زعيتر	أستاذ محاضر - ب -	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

قال الله تعالى: "وما بكم من نعمة فمن الله" (البقره-53)

الحمد لله أمر بشكره ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا إله إلا الله

ونشهد أن محمد عبده ورسوله الذي بعثه بالقرآن المجيد

اللهم صلي عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع وما توفيقنا

إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله

نتقدم بخالص الشكر الى أستاذنا المتواضع " بوقرة محبوب "

الذي ساعدنا في إعداد هذه المذكرة فكان بمثابة الوجه المرشد

والشكر الجزيل إلي عمال مؤسسة "كوندور" على مساعدتهم

لنا في إنجاز هذا العمل وبالأخص الأخ " حمزة "

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو قريب في إعداد هذه الدراسة.

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه

نحمد الله ونشكره شكرا يليق بجلاله سهل لنا الصعاب وألهمنا

القدرة على إنجاز هذا العمل الذي أهديته :

إلى أقرب الناس إلى قلبي وأولاهم بحبي، من وسعتني رحمتها صغيرا،

وأسعدتني صحبتها كبيرا ..

إلى "والديا الكريمين" حفظهما الله وأطال في عمريهما..

إلى إخوتي وسندي في الحياة؛

إلى كل عائلة "مهادة" وكل الأقارب؛

إلى من سرنا سويا نعم النجاح الأخ والزميل والصديق مهووب فارس؛

إلى أصدقائي ومن تحلو الحياة بهم؛

إلى كل الأساتذة الذين تشرفت بالدراسة على يدهم؛

وإلى كل من كان لهم أثر في حياتي، وإلى كل من أحياهم قلبي ونسيهم قلبي.

لكم الشكر والتقدير جميعا .

سيد علي

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا

الدراسية بمذكرتنا هذه التي أهديناها :

إلى "والديا الكريمين" أطال الله في عمرهما

وإلى زوجتي الكريمة

وإلى نور الحياة فرة عيني ابنتي "ليان"

وإلى كل العائلة الكريمة

وإلى زميلي الأخ والصديق عبادة سيد علي

وإلى الأستاذ والأخ بوقرة محبوب

وإلى كل الزملاء والأصدقاء.

فارس

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إظهار دور تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، بغرض مراقبة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها حيث أصبح إلزاما على المدير المالي قياس عدة مؤشرات ونسب تقييميه سواء تقليدية مثل مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية أو الحديثة مثل القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، وذلك بالاعتماد على المعطيات المتوفرة في القوائم المالية بهدف إظهار الصورة الصادقة للوضع المالي للمؤسسة والتي تساعد بدورها في اتخاذ القرارات المالية السليمة.

ومن خلال الدراسة التطبيقية لحالة مؤسسة "كوندور" توصلت الدراسة إلى أن هذه الأخيرة تعيش وضعاً مالياً مقبولاً ومع ذلك يستدعي منها اتخاذ قرارات في مجالات التمويل و الاستثمار وغير ذلك بغرض تحقيق مستويات مرضية، ومريحة في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، النسب المالية، القرارات المالية، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

The study aims to show the role of evaluating the financial performance in the economic enterprise, in order to monitor the extent of its ability to achieve its objectives, as it has become obligatory for the financial manager to measure several evaluation indicators and ratios, whether traditional, such as financial balance indicators and financial ratios, or modern, such as economic value added and market value added, by relying based on the data available in the financial statements in order to show the true picture of the financial position of the enterprise, which in turn helps in making sound financial decisions.

Through the applied study of the case of the "Condor" enterprise, the study concluded that the latter is living in an acceptable financial situation, however, it requires it to take decisions in the fields of financing, investment, and so on in order to achieve satisfactory levels. and comfortable in the future.

Keywords: Financial performance évaluation, Financial ratios, Financial décisions, economic enterprise.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	الإهداء
I	الملخص
II	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
أ- و	مقدمة
	الفصل الأول: الاطار النظري لتقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية
8	تمهيد
9	المبحث الأول: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
9	المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي
9	1- تعريف الأداء
9	2- تعريف الأداء المالي
10	3- أهمية الأداء المالي
10	4- مفهوم تقييم الأداء المالي
11	5- الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي
13	المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي
13	1- أهمية تقييم الأداء المالي
14	2- أهداف تقييم الأداء المالي

14	المطلب الثالث : خطوات تقييم الأداء المالي وشروط نجاحه
14	1- خطوات تقييم الأداء المالي
15	2- شروط نجاح عملية تقييم الأداء المالي
16	المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي
16	1- المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
25	2- المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي
28	المبحث الثاني: الإطار النظري لعملية اتخاذ القرارات المالية
28	المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرارات وأهميتها
28	1- مفهوم القرار
29	2- مفهوم عملية اتخاذ القرار
30	3- أهمية اتخاذ القرارات المالية
31	المطلب الثاني: أهداف وأهمية القرارات المالية وأنواعها
31	1- أهداف القرارات المالية
31	2- أهمية القرارات المالية
32	3- أنواع القرارات المالية
39	المطلب الثالث : خطوات عملية اتخاذ القرارات المالية
40	المطلب الرابع: الأساليب المعتمدة في عملية اتخاذ القرارات المالية
42	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة كوندور الكترونيكس	
44	تمهيد
45	المبحث الأول: تقديم مؤسسة كوندور
45	المطلب الأول : تعريف ونشأة مؤسسة كوندور

47	المطلب الثاني: أهداف مؤسسة كوندور
47	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور
52	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ودوره في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة كوندور
52	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة كوندور
58	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة المؤشرات التقليدية والقرارات المالية المترتبة عنها
69	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة المؤشرات الحديثة والقرارات المالية المترتبة عنها
75	خلاصة الفصل الثاني
76	الخاتمة
80	قائمة المصادر والمراجع
86	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نسب السيولة	22
02	نسب التمويل	23
03	نسب المردودية	23
04	نسب المديونية	24
05	تطور القوى العاملة في مؤسسة كوندور خلال الفترة 2012-2020	47
06	جانب الأصول للميزانية المالية لمؤسسة كوندور للسنوات 2019-2021	53
07	جانب الخصوم للميزانية المالية لمؤسسة كوندور للسنوات 2019-2021	54
08	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019	55
09	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020	55
10	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021	56
11	جدول حساب النتائج لمؤسسة كوندور للسنوات 2019-2021	57
12	تطور رأس المال العامل لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	59
13	تطور رأس المال العامل لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	59
14	تطور الاحتياج في رأس مال العامل لمؤسسة كوندور خلال 2019-2021	60
15	تطور الخزينة لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	60
16	نسب السيولة العامة لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	61
17	نسب السيولة السريعة لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	62
18	نسب السيولة الفورية لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	62
19	نسب التمويل الدائم لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	63
20	نسب التمويل الذاتي لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	63

64	نسب الاستقلالية المالية لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	21
64	نسب التمويل الخارجي لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	22
65	نسب المردودية الاقتصادية لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	23
66	نسب المردودية المالية لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	24
66	نسب المردودية التجارية لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	25
67	نسب الدين إلى اجمالي الأصول لمؤسسة كوندور خلال 2019-2021	26
67	نسب الديون إلى حقوق الملكية لمؤسسة كوندور خلال 2019-2021	27
68	معدل دوران الأصول لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	28
69	معدل دوران المخزون لمؤسسة كوندور خلال الفترة 2019-2021	29
70	الديون الصافية لمؤسسة كوندور خلال 2019-2021	30
70	تكلفة الديون لمؤسسة كوندور خلال 2019-2021	31
71	تكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال لمؤسسة كوندور خلال 2019-2021	32
71	رأس المال المستثمر لمؤسسة كوندور خلال 2019-2021	33
72	العائد رأس المال المستثمر لمؤسسة كوندور خلال 2019-2021	34
73	القيمة الاقتصادية المضافة لمؤسسة كوندور خلال 2019-2021	35
73	القيمة السوقية المضافة لمؤسسة كوندور خلال 2019-2021	36

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
41	أساليب عملية اتخاذ القرار	01
48	الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور	02

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	الرقم
الميزانية جانب الأصول خلال الفترة 2019-2021	01
الميزانية جانب الخصوم خلال الفترة 2019-2021	02
جدول حساب النتائج للفترة 2019-2021	03

مقدمة

يشهد العالم اليوم انفتاحا وتطورا تكنولوجيا شديدا، وهذا ما انعكس على الواقع الاقتصادي بانفتاح الأسواق الدولية وسهولة انتقال السلع والخدمات بحرية، وهذا ما صنع تحديا كبيرا للمؤسسات الاقتصادية باختلاف أحجامها وطبيعة نشاطها، وذلك أجبر المؤسسات على تكثيف البحوث والدراسات في جوانب متعددة أهمها المالي، باحثا عن كل ما من شأنه أن يضمن لها التميز والتطور وبالتالي الحفاظ على بقائها واستمراريتها.

تنتهج المؤسسات عدة طرق وتقنيات لغرض التنظيم ومراقبة أداءها ومدى فعالية الاجراءات المتبعة لتشخيص الاختلالات وتحديد الانحرافات وتحليلها. ومن أهم هذه التقنيات عملية تقييم الأداء المالي التي ترمي إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وإعطاء معلومات مفيدة لمستخدميها بهدف اتخاذ قرارات ملائمة تخدم أهداف المؤسسة. وتعتبر وظيفة اتخاذ القرار جوهر العملية الادارية، خاصة على مستوى الادارة المالية كونها قائمة على اتخاذ القرارات المالية. ولاتخاذ قرارات مالي صائب لابد من توفر مؤشرات ومقاييس مالية محددة يستند عليها متخذي القرار.

إشكالية الدراسة :

ومما سبق يمكن حصر وصياغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي :

ما مدى مساهمة تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

ولتسهيل الاجابة عن الإشكالية ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة، تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- على ماذا يعتمد تقييم الأداء المالي ؟
- كيف تساهم عملية تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة كوندور؟

فرضيات الدراسة :

وللإجابة عن الاشكالية والأسئلة المطروحة السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية :

1- تساهم عملية تقييم الأداء المالي بشكل كبير في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة كوندور؛

2- تقييم الأداء المالي يعتمد على المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛

3- القرارات المالية في مؤسسة كوندور مبنية على عملية تقييم الأداء المالي.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في الاحاطة والتعرف على مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالدراسة، كتقييم الأداء المالي والمؤشرات المعتمدة في ذلك، والقرارات المالية وكيفية اتخاذها. وكذلك محاولة الكشف وربط العلاقة بين متغيرات الدراسة، أي توضيح دور تقييم الأداء المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التطرق لعملية تقييم الأداء المالي بدراسة ميدانية يتيح لنا تبسيط أكثر للمفاهيم من خلال معالجة الاطار النظري بمختلف توجهاته؛
- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة؛
- محاولة تسليط الضوء على واقع تطبيق عملية تقييم الأداء المالي ومدى اعتمادها عمليا في اتخاذ القرارات المالية الضرورية لدى مؤسسة كوندور.

أسباب اختيار الدراسة :

يعود اختيار الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي :

أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع ومحاولة تطبيقه ميدانيا.
- توافق الموضوع مع التخصص المدروس.

أسباب موضوعية:

- ابراز دور تقييم الأداء المالي في المؤسسة وأهميته البالغة في ترشيد القرارات المالية.

- ابراز أهمية المؤشرات والمعايير في تقييم الأداء المالي.

منهج الدراسة :

من أجل دراسة اشكالية البحث انتهجنا المنهج الوصفي في الجزء النظري، من خلال وصف مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، ومنهج دراسة حالة بالنسبة للجزء التطبيقي، وذلك من خلال القيام بتربص ميداني وتحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة :

- **حدود مكانية:** تمت الدراسة على مستوى مؤسسة كوندور الكترونيكس.

- **حدود زمنية:** تمت الدراسة في 2023 للفترة الممتدة بين (2019 - 2021).

صعوبات الدراسة :

عند قيامنا بهذه الدراسة واجهنا بعض الصعوبات أهمها :

- عدم الحصول على الوثائق اللازمة والقدر المرغوب فيه من المعلومات اللازمة عن المؤسسة محل الدراسة، ويعود ذلك لسرية المعلومات واستحالة منحها لأشخاص خارج المؤسسة.

- المؤسسة ليست مدرجة في البورصة.

هيكل الدراسة :

من أجل الاحاطة بجوانب هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي كما يلي:

تناولنا في الفصل الأول الجوانب النظرية المتعلقة بتقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية، حيث في المبحث الأول تناولنا تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث تطرقنا إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه، وخطوات تقييم الأداء المالي وشروطه وأهم المؤشرات المعتمدة في تقييم الأداء المالي، أما المبحث الثاني فتناول مختلف الجوانب

المتعلقة باتخاذ القرارات المالية، حيث تطرقنا إلى مفهوم القرارات المالية وأهميتها وأهدافها وخطوات اتخاذ القرارات المالية .

أما الفصل الثاني فقد قمنا بالدراسة الميدانية لمؤسسة كوندور وذلك بإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة مدى مساهمة تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة كوندور، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول للتعريف بالمؤسسة وأهدافها والهيكل التنظيمي والمبحث الثاني لعرض القوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة والقرارات المالية المترتبة عنها.

دراسات سابقة :

بغرض استكمال الجانب النظري للدراسة وبهدف ترصين محتوى الدراسة وفرضياتها، تم الاطلاع على بعض جهود الباحثين السابقين في هذا المجال، وما تناولوه من متغيرات يمكن الاستفادة من بعضها في الدراسة الحالية وفيما يلي عرض بعضها من حيث الهدف والنتائج:

1- هنية شيكر، نعيمة درويش، دور تقييم الاداء المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة قاردين كلين جيجل-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل(2020-2021).

حيث كانت الإشكالية كالآتي :

ما هو الدور الذي يؤديه تقييم الأداء المالي في القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟ وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه الأداء المالي من خلال التحليل المالي لمختلف القوائم المالية بالمؤسسة من اجل اتخاذ قرارات مالية حسب وضعية كل حالة. اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصلين الأول و الثاني على جمع البيانات و المعلومات محل الدراسة أما الفصل الثالث عبارة عن دراسة حالة مؤسسة اقتصادية قاردين كلين تم الاعتماد على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة.

أما النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يمكنها من التشخيص الفعلي لحالة المؤسسة وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة و المناسبة.

2- هادف عبد القادر، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر، ورقة- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.

وكانت إشكالية الدراسة :

كيف يمكن اتخاذ القرارات المالية باستخدام الأداء المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر؟ حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه ،وكذا محاولة معرفة عملية التقييم و مراحلها ،ومعرفة تأثير الأداء المالي على القرارات المالية.

وبغية الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، إضافة إلى منهج دراسة حالة وهذا بتقديم صورة تحليلية واضحة تبرز لنا من خلال دراسة المؤشرات والنسب في دراسة حالة اتصالات الجزائر. وخلصت نتائج الدراسة إلى :

أن الأداء المالي للمؤسسة احد العوامل المهمة في اتخاذ القرارات المالية، وذلك من خلال تقييم الأداء عن طريق مؤشرات ونسب مالية.

3- قساوي أحلام، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية -دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.

وحددت اشكالية الدراسة لمعالجة هذا الموضوع :

ما هو دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية ؟

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء دور تحليل القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة حيث تعكس القوائم المالية صورة المؤسسة ووضعيتها المالية و الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، ويتم عرض هذه القوائم في شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال الدورة المحاسبية.

ومن خلالها يتم تحليل هاته القوائم عن طريق بعض المؤشرات المالية التي تكون اكثر دلالة. اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصلين الأول و الثاني على جمع البيانات و المعلومات محل الدراسة أما الفصل الثالث عبارة عن دراسة حالة مؤسسة اقتصادية المطاحن الكبرى للجنوب-اوماش- تم الاعتماد على الوثائق المالية للمؤسسة.

وخلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية، فمن اجل تحقيق أهداف عملية اتخاذ القرار المالي يقوم متخذ القرار المالي بدراسة المعلومات المحتوة في القوائم المالية و فهمها و تحليلها وتفسيرها من خلال مؤشرات التحليل المالي وذلك من اجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسس واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

- **تختلف دراستنا عن هذه الدراسات في:** أن دراستنا تم تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة عن طريق مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية التقليدية بالإضافة إلى المؤشرات الحديثة المتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التقليدية فقط.

الفصل الأول

الاطار النظري لتقييم الأداء المالي

واتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الأدوات و العمليات ذات البعد الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية لأنها تسمح بتحديد مدى قدرة المؤسسة على تسيير وإدارة مواردها بفعالية وكفاءة للوصول إلى الأهداف المالية وغيرها من بأقل التكاليف والمخاطر الممكنة واعتبار أن هذه العملية هي في الواقع جزء من عمليات تقييم كل أشكال الأداء في المؤسسة الاقتصادية، وإبراز مختلف جوانب القوة والضعف لمعالجتها في حينها والتي تسهل على متخذي القرارات بالمؤسسة على اتخاذ قرارات مالية مناسبة وانتهاز الفرص في الوقت المناسب في ظل الإمكانيات والطاقات المتاحة وكذلك مواجهة التهديدات التي تواجه المؤسسة، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار النظري لتقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية فكان تقسيم الفصل إلى مبحثين كالآتي :

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لعملية اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من العمليات ذات البعد الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية. حيث تسمح هذه العملية من التأكد من مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية المسطرة، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة. ويعد الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عاملاً مهماً يجب مراعاته عند اتخاذ القرارات في عالم الأعمال.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

قبل أن نتطرق الى مفهوم تقييم الأداء المالي، يجب الإشارة على تعريف كل من الأداء والأداء المالي لأنه أشمل وأعم من مفهوم تقييم الأداء المالي .

1- تعريف الأداء:

يمكن تعريف الأداء على أنه "العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات باستخدام موارد وامكانيات معينة".¹ وعرف أيضا على أنه " سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة أو قسم أو دائرة والتي يقوم بها الموظف أو المدير لتحقيق هدف معين".² وقد عرفه بعض الباحثين على أنه " العلاقة بين الموارد المخصصة والنتائج المتوقعة".³ ومن هنا يمكننا القول أن الأداء مرتبط بالمؤسسة، أي يمثل قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة.

2- تعريف الأداء المالي:

عرف الأداء المالي "على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء القيمة المضافة ومجاهاة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حساب النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظروف

¹ فيلح حسن خلف، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، 2012، ص 310 .

² ابراهيم الخلف الملكاوي، إدارة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص29 .

³ عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 56 .

الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة الناشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح".¹ وعرف أيضا "بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير، من أجل تشكيل الثروة".²

3- أهمية الأداء المالي:

للأداء المالي أهمية بالغة لأنه يركز على النقاط التالية:³

- تقييم ربحية المؤسسة والهدف منه هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم؛
- تقييم سيولة المؤسسة والهدف منه تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة وذلك بغية معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛
- تقييم مديونية المؤسسة من خلال معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة من اجل تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.

4- مفهوم تقييم الأداء المالي:

تعرف عملية تقييم الأداء المالي على أنها " عملية منظمة تنتج عنها معلومات تفيد في اتخاذ القرارات أو إصدار أحكام على قيمة معينة، وتهدف عملية تقييم الأداء إلى معرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المنشودة بأحسن صورة ممكنة".⁴

عرف تقييم الأداء المالي "على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة".⁵

¹ عبد الغاني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 36.

² بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 72.

³ محمد محمود الخطيب، الأداء وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 47.

⁴ وصفي الكساسبة، تحسين فاعلية الأداء المؤسساتي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري، عمان، 2001، ص 81.

⁵ بن نذير نصر الدين، شمالل أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليلة، 2، يوم 2017/04/25، ص 5.

ويعبر تقييم الأداء المالي عن "مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة الإعسار

المالي، أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية".¹

ومما سبق يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو جزء من وظيفة الرقابة، وهو قياس

النتائج المحققة ومقارنتها بمعايير محددة سابقاً، بغرض إصدار حكم واتخاذ قرارات بشأن

النتيجة المالية.

5- الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي:

هناك العديد من الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي أهمها:²

أ- الإدارة :

من الطبيعي أن المديرين يرغبون بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية

والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم فالإدارة تحدد أهداف المؤسسة من خلال الحصة السوقية،

النمو في قيمة المبيعات والعائد على الاستثمار، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المديرين

ضمن المستوى الإداري الأعلى حيث أن هؤلاء لديهم مصادر عديدة لمحصل على هذه

المعلومات بشكل خاص من تقارير المؤسسة المالية السنوية (الميزانية وجدول حساب الأرباح

والخسائر وغير ذلك) .

ب- العاملون :

من المفيد لمعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها والتأكد من سلامة

إدارة الأموال، كما يهتم العاملون بسياسة الأجور وتوزيع الأرباح ومعرفة المردودية ومحاولة

الاطلاع على دراسة الوضع المستقبلي للمؤسسة لتأكد من استمرارهم في وظائفهم.

¹ عبد الغاني دادن، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ع4، 2006، ص41.

² حسن الحسيني فلاح، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 239 .

ج- المساهمون والشركاء:

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر ومردودية الأموال المستثمرة والمخاطر التي تتطوي عليها عملية الاستثمار في المؤسسة لذلك فالمساهم الحالي يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو التنازل عنها وبالنسبة للمساهم المرتقب فهو يحاول معرفة هل من الأفضل لو أن يشتري أسهم المؤسسة أم لا، فكل من المساهم الحالي والمرتقب يهتم بماضي المؤسسة وأسلوب معالجته للمواقف الحرجة التي واجهتها والبحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل¹.

د- الموردون :

يمنح الموردون أجالاً لاستقفاء حقوقهم من عملائهم، ولكن قبل ذلك يتم التأكد من استقرار الأوضاع المالية وسلامة المركز المالي عندهم ويتم اتخاذ قرار المنح من عدمه أو التخفيض فيه على ضوء ذلك ويستفيد الموردون من البيانات التي ينشروها العملاء في التحقق مما إذا كانت الآجال التي يمنحونها لعملائهم مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون الآخرون أم لا.

هـ- الدائنون :

قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية أخرى ويهتم هؤلاء بتقييم الأداء المالي معرفة ومدى سلامة المركز المالي وقدرة المؤسسة على السداد عند ما يحين أجل الاستحقاق، وتختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة الدين ومبلغه، ففي حالة الدين قصير الأجل يهتم الدائن بقبض الدين في أجل استحقاقه أكثر من الفوائد، أي يركز المحلل على سيولة الخزينة، أما في حالة الدين طويل الأجل غالبا ما يوجه لشراء الأصول الثابتة لذا يهتم المحلل المالي بتحديد رأس المال العامل ودراسة أسلوب التسديد في الماضي ويركز على الأقساط والفوائد.

¹ حسن الحسيني فلاح، مرجع سابق، ص 239.

و- الإدارة الضرائب :

تقوم إدارة الرائب بمراقبة النشاط الاقتصادي وتحصيل الضرائب المفروضة من المؤسسات الاقتصادية لذلك فإن اهتمامها بتقييم الأداء المالي هو لأهداف رقابية وضريبية.

ي- جهات أخرى :

هناك جهات أخرى مهتمة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة مثل الأفراد والجهات المتعاملة في السوق الأوراق المالية، إدارة التخطيط والإحصاء وغير ذلك.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

1-أهمية تقييم الأداء المالي :

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في المؤسسة فيما يلي:¹

- تساعد على توجيه الإدارة العليا الى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة الى الإشراف؛
- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم ابراز العناصر الناجحة وتميئتها وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عليها؛
- مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

كما ان تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة تتجلى في:²

- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة وبالتالي فهو أشمل من أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المنشأة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل؛
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية ؛

¹ بن خروف جليبة، مرجع سابق، ص 73.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، ط2، دار الوراق لنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 84 .

- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانيا في المنشأة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمنشآت المماثلة ؛

- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسين مستوى أدائها؛

- يؤدي الى الكشف عن العناصر الكفوة وتحديد العناصر التي تحتاج الى مساعدة من أجل النهوض بأدائها ؛

- إن تقييم الأداء يؤدي الى تحقيق الأهداف المحددة.

2-أهداف عملية تقييم الأداء المالي :

تسمح عملية تقييم الأداء المالي بقياس الفعالية المالية للمؤسسة من جهة كما تسمح بالحكم على الكفاءة في استغلال مواردها المتاحة من جهة ثانية وعليه يمكن القول أن أهداف تقييم الأداء المالي تتمثل في:¹

- توفير السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات وتسديد الديون قصيرة الآجال؛

- تحسين كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال؛

- تحسين قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الكافية والقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛

- تحسين قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل الذاتي .

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي وشروط نجاحه

1-خطوات تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجمعها في ما يلي:²

¹ منصف شرفي ، عميروش بوشلاغم ، دور تحميل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشروق، 1ع، المجلد 31، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، الجزائر، 2020، ص188 .

² مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط 1، دار المناهج، الأردن، 2007 ، ص 39 .

أ- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة.

ب- تحليل ودراسة بيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات .

ج- إجراء عملية التقييم: باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

د- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخطط وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وحددت أسبابها ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل .

2- شروط نجاح عملية تقييم الأداء المالي:

من أجل أن تتمكن عملية التقييم من تحقيق أهدافها يجب أن تتحقق فيها مجموعة من الشروط وهي :¹

أ- توفر المعلومات الكافية: المعلومات هي الأساس في التقييم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها ويشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره ويجب أن تمس جميع أنشطة المؤسسة.

ب- تحديد معدلات الأداء المرغوب: من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب على المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة انجازها وتطورات أداءها وكذا تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة ومسؤولية الانحرافات السالبة ومن الأفضل تحديد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيرهم لتكون تحفيزاً لهم.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل-، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001، ص33 .

ج- استمرارية عملية التقييم: يعني ذلك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة، بل يجب أن تمارس على طوال فترة حياة المؤسسة وعلى فترات دورية قد تقصر وقد تطول وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقييمه.

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي

لنتمكن المؤسسة من القيام بعملية تقييم الأداء المالي وجب عليها استخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة في النسب والمؤشرات المالية، التي بدورها تقوم بقياس وتقييم أداء المنظومة وتحليل مركزها المالي الذي يكشف الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وهذا يؤدي إلى توضيح العلاقة بين هذه النسب ونشاط المؤسسة.

أولاً: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

1. تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل "التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرهما".¹

ومن أهم مؤشراتته :²

1- رأس مال العامل:

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

وهناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:

¹ عادل عشي، مرجع سابق، ص 36.

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص ص 59-61.

أ- رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويحسب بطريقتين:

- طريقة أعلى الميزانية : ويحسب وفق العلاقة

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- طريقة أسفل الميزانية : ويحسب وفق العلاقة

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

ب- رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويحسب كما يلي :

- من أعلى الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أصول متداولة} - \text{مجموع الديون}$$

ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

ج- رأس المال العامل الأجنبي :

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، ويكتب وفق

الصيغة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

د- رأس المال العامل الإجمالي :

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

ومن العلاقة السابقة :

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

$$= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

وبالتالي فإن :

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{رأس المال العامل الصافي} + \text{الديون القصيرة الأجل}$$

وهناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي: ¹

- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

- رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص83.

- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2- الاحتياج في رأس المال العامل :

يعرف احتياج رأس المال العامل بأنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهوما يطلق عليه بالاحتياجات في رأس المال العامل . وبحسب بالعلاقة:

الاحتياج في رأس مال العامل = (قيم للاستغلال + قيم غير جاهزة) - (ديون ق الأجل + سلفات)

وينقسم إلى قسمين هما :

أ- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال:

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية، وتحسب بالعلاقة التالية :

الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال = الاستخدامات للاستغلال - الموارد للاستغلال

ب- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال:

تعبّر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز

بالطابع الاستثنائي، وتحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج

الاستغلال

ومن العلاقتين السابقتين نستنتج أن:

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال +

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

ج- تغيرات احتياجات رأس المال العامل :

- احتياجات رأس المال العامل موجبة: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.¹
- احتياجات رأس المال العامل معدومة: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.
- احتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى، ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

3- الخزينة:

- يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.²
- ويمكن حسابها بطريقتين:

$$\text{الخبزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخبزينة} = \text{قيم جاهزة} - \text{سلفات مصرفية}$$

- الخبزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن نكون أمام ثلاث حالات:³
- أ- الخبزينة موجبة: أي رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخبزينة،

¹ جلييلة بن خروف ، نفس المرجع السابق، ص 92.

² نفس المرجع السابق، ص 92 .

³ نفس المرجع السابق، ص ص 92 - 93 .

إلى أن عملية تجميد الأموال ليست لصالح المؤسسة، لذلك ينبغي أن تعمل المؤسسة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

ب- الخزينة السالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي تفتقر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية، وهذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، بل تمول هذه الاحتياجات عن طريق ديون قصيرة الأجل، وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية، فتلجأ في هذه الحالة إلى الاقتراض قصير الأجل.

ج- الخزينة الصفرية: يعني أن رأس المال العامل يساوي الاحتياج في رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

II. تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية :

تعتبر النسب المالية أداة مهمة لقياس كافة جوانب أداء الشركة، حيث تظهر نقاط القوة والضعف في الشركة.

1- تعريف النسب المالية: يمكن تعريفها بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين إحداها يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى).

2- أنواع النسب المالية: تتاح أمام الإدارة المالية أعداد كبيرة من النسب المالية والتي تستخدم لتقييم الأداء وتقييم القرارات وتقييم المركز المالي والنقدي، وهي تنقسم إلى عدة مجموعات نذكر منها ما يلي: ¹

¹ عادل سلطاني، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، قسم علوم تسيير، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص2.

أ- نسب السيولة: هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته، وأهم هذه النسب ما يلي:

الجدول رقم(1): نسب السيولة

النسبة	العلاقة	شرح النسبة
نسبة التداول	الأصول المتداولة \ الديون قصيرة الأجل	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها، النسبة النمطية لها [1-2] حيث إذا كانت أكبر من 1 يدل على رأس المال العامل موجب، إذا كانت أقل من 1 يعني رأس المال العامل سالب يدل على الوضع المزرى لها وبالتالي زيادة أصولها المتداولة.
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة - (المخزون السلعي + أوراق الدفع) \ الديون قصيرة الأجل	تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي، باعتبار أن عملية تحويله إلى سيولة يحتاج إلى وقت. النسبة النمطية [0.5-0.6] إذا كانت أكبر دلت على وجود سيولة مجمدة يتخذ قرار بتوظيفها في استثمارات وإذا كانت أقل تضيع عليها فرص التمويل من الخارج.
نسبة السيولة الفورية	قيم جاهزة \ ديون قصيرة الأجل	تعبر عن قدرة المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ معين أي بالاعتماد فقط على المتاحات. النسبة النمطية لها [0.2-0.3] كلما كانت هذه النسبة كبيرة تمكنت المؤسسة من الاقتراض والاستثمار، ولكنها في هذه الحالة تقوت فرص الريح عليها بسبب تجميد الأموال.

المصدر: عادل سلطاني، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، قسم علوم تسيير، كلية علوم اقتصادية

وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، ص3.

ب- **نسب التمويل:** تقوم المؤسسة بتحليل الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ومن أهم هذه النسب ما يلي:¹

الجدول رقم(2): نسب التمويل

النسبة	العلاقة	شرح النسبة
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، إذا كانت أكبر من 1 يعني وجود رأس مال عام صافي موجب، بالإضافة إلى وجود هامش أمان مالي، وإذا كانت أقل من 1 يعني وجود رأس مال عام سالب وبالتالي يكون للأصول الثابتة تمويل نسبي بواسطة الأموال الدائمة.
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	تعبّر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم	تعبّر عن مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة.
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / الأموال خاصة	تقيس مدى قدرة المؤسسة على التمويل الخارجي، وكلما قلت زادت ثقة الممولين في المؤسسة وقدرة المؤسسة على سداد ديونها .

المصدر: عادل سلطاني، **مطبوعة في مقياس التشخيص المالي**، قسم علوم تسيير، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، ص3.

ج- **نسب المردودية:** تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس مال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، وتتمثل نسب المردودية فيما يلي:

¹ عادل سلطاني، نفس المرجع السابق، ص3.

الجدول رقم(3): نسب المردودية

النسبة	العلاقة	شرح النسبة
المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ا الأصول الاقتصادية	تهتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية، وتبين كفاءة استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة تمويلها، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما زادت القدرة التمويلية والاستثمارية للمؤسسة.
المردودية المالية	النتيجة الصافية ا الأموال الخاصة	تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تسعى المؤسسة إلى أن تكون نسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة أكبر ما يمكن، وبالتالي يتعاظم الربح على الأسهم وتتعاظم القدرة على التمويل الذاتي.
المردودية التجارية	نتيجة الاستغلال ا رقم الأعمال خارج الرسم	قياس مردودية النشاط لمؤسسة ما يتم بمقارنة النتيجة الصافية مع رقم الأعمال بدون ضريبة.

المصدر: عادل سلطاني، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، قسم علوم تسيير، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، ص4.

د- **نسب المديونية**: تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثمارات، بالمقارنة مع التمويل المقدم من قبل المالكين. وتدعى هذه النسب أيضا بنسب الرفع المالي، ويستخدم العديد من النسب في هذا المجال نذكر منها:

الجدول رقم(4): نسب المديونية

النسبة	العلاقة	شرح النسبة
نسبة الدين إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون ا إجمالي الأصول	هي النسبة من الأصول الممولة عن طريق الاقتراض وتعني نسبة المديونية العالية أن خطر الإفلاس مرتفع وأن تكاليف التمويل من مصادره المختلفة سوف ترتفع في المستقبل.

<p>تشير هذه النسبة إلى درجة اعتماد المؤسسة على الديون لتمويل عملياتها مقارنة بالتمويل عن طريق حقوق الملكية وعادة ما يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة منخفضة لان انخفاضها يمثل حماية لهم في حالة تصفية المؤسسة.</p>	<p>إجمالي الديون ا حقوق الملكية</p>	<p>نسبة الديون إلى حقوق الملكية</p>
<p>تبين هذه النسبة إلى أي مدى يمكن لأرباح الشركة أن تتدنى ولا يزال باستطاعتها تغطية ودفع الفائدة على ديونها، فإذا كان عدد مرات التغطية متدنيا فان أي انخفاض في أرباح المؤسسة قد يضطرها إلى التوقف عن دفع الفوائد ويعرضها لمخاطر الإفلاس.</p>	<p>صافي الربح التشغيلي ا الفوائد</p>	<p>نسبة عدد مرات تغطية الفوائد</p>

المصدر: عادل سلطاني، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، قسم علوم تسيير، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، ص ص 4-5.

هـ - **نسب النشاط:** تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام وإدارة أصولها، أي أنها تقيس كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وبالتالي تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات السنوية، ومن أهم هذه النسب:¹

- **معدل دوران الأصول:** يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات السنوية الصافية، وبالتالي مساهمة كل دينار مستثمر في إجمالي الأصول لتوليد تلك المبيعات، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{إجمالي الأصول}$$

- **معدل دوران المخزون:** تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات، فكلما انخفض هذا المعدل دل على أن المؤسسة تعاني من بطء في تصريف مخزوناتا وهو ما يؤدي إلى تجميد جزء من الأموال في شكل مخزون، في حين فإن زيادة هذا المعدل تعني زيادة نشاط المؤسسة،

¹ رزقي محمد، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، قسم علوم اقتصادية، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2017-2018، ص ص 35-36.

- ويحسب كما يلي:

معدل دوران المخزون = رقم الأعمال خارج الرسم / متوسط المخزون

حيث:

متوسط المخزون = (مخزون بداية المدة + مخزون نهاية المدة) / 2

ثانيا : المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي

1- القيمة الاقتصادية المضافة EVA :

عرفت شركة الاستشارة الأمريكية Stern & Stewart مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه " مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المقترض والمملوك والمقترض " ¹

كما عرفت أيضا على أنها " الربح الاقتصادي الكلي"، بمعنى أنها ليست النتيجة المحاسبية التقليدية، ولكنها الفائض الناتج بعد طرح تكلفة الأموال الاجمالية بما فيها الأموال الخاصة.² وتحسب كما يلي: ³

أ- الطريقة الاولى:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة - (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر).

ب- الطريقة الثانية:

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - معدل تكلفة رأس المال) × رأس المال المستثمر

¹ مقبل علي أحمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية و التعديل المقترح لحسابها (دراسة تطبيقية)، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا، ص 4 .

² بن سنة ناصر، قاشي يوسف، دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبعاد اقتصادية، ع1، جامعة البويرة، الجزائر، 2021، ص 214.

³ هوارى سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، ع7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 61.

ولحساب القيمة الاقتصادية المضافة يجب المرور بعدة مراحل كما يلي:¹

- الاطلاع و معاينة البيانات المالية للوحدات: ونستطيع الحصول على هذه البيانات بالاعتماد على القوائم المالية، وفي أغلب الأحيان يتم أخذ البيانات المالية لسنتين لإجراء عملية القياس؛
- تحديد رأس مال المؤسسة: إن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً كثيراً ما تضلل في وصف الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال (تكلفة رأس المال): هي المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال، حيث تعرف على أنها المردودية الأدنى الواجب تحقيقها من مشروع استثماري والذي يسمح بتغطية معدل المردودية المفروض من قبل ممولي المؤسسة المساهمين (الأموال الخاصة) والدائنين (تكلفة الاستدانة). وتعتبر تكلفة رأس المال عنصر مهم في المجال المالي فهي المعيار الأمثل للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية والمحدد الرئيسي لقيمة المؤسسة؛ وتحسب بالعلاقة التالية:

$$K_0 = K_d \cdot (D/D+CP) (1-IBS) + K_{cp} \cdot (CP/D+CP)$$

حيث:

- K_0 : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.
- D : الديون.
- K_d : تكلفة الديون.
- K_{cp} : تكلفة الأموال الخاصة.
- CP : الأموال الخاصة.
- IBS : الضريبة على أرباح الشركات.
- حساب رأس المال المستثمر الذي يمثل مجموع الأصول الغير جارية والاحتياج في رأس مال العامل.
- حساب العائد على رأس مال المستثمر الذي يمثل حاصل قسمة النتيجة العملياتية على رأس المال المستثمر.

¹ بن مراد زينب، مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر دراسة حالة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم تسيير، مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص 7-8.

2- القيمة السوقية المضافة MVA :

تتمثل هذه القيمة في الفرق بين القيمة الاقتصادية للمؤسسة والقيمة الإجمالية للأموال المستثمرة، من خلال ربط الوحدات توافق بين قيمة المؤسسة في البورصة والقيمة المحاسبية لها، حيث تحسب لمجموعة من السنوات، وهي تمثل السلسلة التاريخية لمجموع القيم الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة وتعطى بالعلاقة التالية:¹

$$MVA = \sum_{t=1}^n \left(\frac{EVAt}{(1+k)^t} \right)$$

حيث:

MVA: القيمة السوقية المضافة للفترة t ؛

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة للفترة t ؛

K: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال للفترة t .

وتحسب أيضا بالعلاقة المبسطة التالية:²

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للأسهم - القيمة الدفترية للأسهم

من عيوب هذه الطريقة أنها لا تأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أي العوائد المتوقع تحقيقها فيما لو تمت عملية الاستثمار في نشاط آخر، لذلك تم تطوير الطريقة السابقة التي تعتمد على القيمة الاقتصادية المضافة.

¹ عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام العامل التمييزي AFD ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع2، المجلد7، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص 26 .
² هادف عبد القادر، دور الاداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة اتصالات الجزائر المديرية العملية ورقلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص13.

المبحث الثاني: الإطار النظري لعملية اتخاذ القرارات المالية

تعد عملية اتخاذ القرارات من الموضوعات الهامة والتي تعددت وجهات النظر في تعريفها وذلك تبعا لاختلاف اجتهادات الكتاب والباحثين وكذلك نتيجة لاختلافات في خلفياتهم العلمية والفلسفية والعقائدية والاجتماعية .

المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرارات وأهميتها

1- مفهوم القرار:

يمكن تحديد معنى القرار بأنه الاختيار بين عدة بدائل مختلفة، حيث نجد أن متخذ القرار دائما في موقف يطلب منه أن يختار بديلا مناسباً من بين عدة بدائل متاحة، فإذا كان المسؤول فردا عندئذ سوف يتأثر القرار بالدوافع الخصية لمتخذ القرار، أما إذا كان القرار عملية جماعية عندئذ يكون القرار حصيلة تبادل الآراء بين المجموعات كالإداري والمنظم والعامل.¹

ويعرف القرار بأنه " الفكرة المرتبطة بعملية الاختيار والالتزام ويركز هذا التعريف على المعنى اللغوي للكلمة حيث حصرها بمجرد فكرة ولكنه قيدها بشرطين وهما الاختيار والالتزام."² والقرار في الفكر الإداري هو النقطة التي يتم عندها اختيار بديل من بين مجموعة من البدائل. أو هو النتيجة المنطقية لعدد من الإجراءات التي يتم وضعها لاختيار وتحديد العوائد المتوقعة لمجموعة من البدائل المتوفرة من أجل اختيار أفضل الإجراءات الموضوعية ومن ثم تطبيقها للوصول إلى هدف محدد في وقت معين. انطلاقاً من هذه التعاريف نستنتج أن القرار هو المخرج النهائي لعملية اتخاذ القرار.

2- مفهوم عملية اتخاذ القرار:

هناك العديد من التعريفات نذكر أبرزها:

هي عملية اختيار بديل من بديلين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال

¹ بوعافية سمير وآخرون، دور الإدارة المالية في صناعة القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ع1، المجلد1 ، ديسمبر 2017، ص240.

² راجع عبد الحفيظ، قارة ابراهيم، استراتيجية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر مهني علوم التسبير، تخصص ادارة اعمال المؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021، ص21.

فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والأدوات المتاحة للمنظمة.¹

وتعرف أيضا عملية اتخاذ القرار على أنها تلك العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول الى قرار معين، أي الاختيار والتفضيل للبدائل او الإمكانيات المتاحة، حيث ان أساس اتخاذ القرار وجود البدائل التي تؤدي بدورها الى إيجاد مشكلة تتمثل في الاختيار بين تلك البدائل.²

وفقا للتعريفين السابقين يمكننا القول: أن عملية اتخاذ القرار هي عملية قائمة على إتباع أسس ومراحل علمية التي تمكنها من توفر المعلومات الدقيقة من اجل اختيار البدائل الممكنة وتحقيق أهدافها المرسومة.

3- أهمية اتخاذ القرارات المالية:

اتخاذ القرارات المالية عملية مهمة كأي عملية في المؤسسة لا يمكن إهمالها وسوف نعرض أهميتها في النقاط التالية:³

- لا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار فاتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير والتي يمكن من خلالها انجاز كل الأنشطة المنظمة وتحديد مستقبلها ولا يمكن أداء أي وظيفة بالمنظمة أو أداء أي وظيفة إدارية ما لم يصدر بصددها قرار بحده من يقوم بها ومتى، وأين، ومع من، وبأي تكلفة، وغير ذلك.

- اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية: يرى البعض أن اتخاذ القرارات هو جوهر وظيفة التخطيط نظرا لان العديد من نشاط وظيفية التخطيط ينطوي على سلسلة من القرارات لكننا نرى أن اتخاذ القرارات ليس جوهر وظيفة التخطيط وحدها ولكنه أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية الأخرى.

¹ عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم و الإدارة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص132.

² بلحاج فتية، الأسس النظرية و العلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 03، 7ع، 2016، صص 270-271.

³ أحمد ماهر، الإدارة و المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص283.

- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله: لكل ذي مهنة أدواته التي يستخدمها في عمله فالنجار أدواته المنشار والكاآب أدواته القلم والجندي أدواته البنديقة. وهنا نسال ناها أداة المدير في عمله اليومي، إن اتخاذ القرارات هي أداة المدير في عمله اليومي والتي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله وهكذا كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستواه الإداري.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية القرارات المالية وأنواعها

1. أهداف القرارات المالية :

تتمثل أهداف القرارات المالية في ما يلي¹:

أ- تعظيم الثروة:

أو بمعنى آخر تعظيم القيمة الحالية لاستثمار أو لتصرف مهين وهذا الهدف لا يوجه اهتمامه إلى الأرباح في حد ذاتها بل يوجد أيضا ناحية توقيت هذه الأرباح وعنصر الخطر.

ب- عدم الخلط بين القيمة البيعية والقيمة الدفترية لصافي الثروة:

فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول على القروض القصية والمتوسطة الأجل وتؤثر بطريقة مباشرة على القيمة الحالية لصافي الثروة كما تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمؤسسة ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية، وبذلك يسعى المدير المالي إلى اتخاذ قرارات والتي تهدف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك.

ج- درجة المخاطرة التي يتعرض لها المالك:

حيث تتفاوت المخاطر وفقا للشكل القانوني للمؤسسة ففي المؤسسات الفردية وشركات التضامن، تكون مخاطر الملاك اكبر من إفلاس المؤسسة، فلا تقتصر على ممتلكاتهم في المؤسسة وإنما تشمل أيضا الممتلكات الشخصية أما في الشركات المساهمة فنقتصر المخاطر

¹ تيويري ابتسام، بن زين مريم، دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2019، ص12.

في حالة الإفلاس على حصة الملاك في الشركة وأن الاستثمار في الأسهم الممتازة أفضل من الأسهم العادية حيث تكون الأولى أقل تعرض للمخاطر.

II. أهمية القرارات المالية:

يعود السبب الرئيسي في عملية اتخاذ القرارات إلى كون " هذه القرارات تتأثر بها الأفراد والجماعات داخل المؤسسة وخارجها فتؤثر بالتالي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع ككل".¹

وترتبط عملية اتخاذ القرارات ارتباطاً مباشراً بوظائف الإدارة كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. فهي عملية تتم في كل مستوى من مستويات إدارة المؤسسة كما تتم في كل نشاط من أنشطتها، فالمدير العام ومديري الإدارات والمشرفين على العمال، سواء في الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو غير ذلك يواجهون ظروفًا تتطلب منهم اتخاذ القرارات بشكل مستمر، وعملية اتخاذ القرارات بهذا الشمول تمثل أداة أساسية تستخدم من قبل الإدارة، حتى أن هذا الشمول دفع ببعض المختصين في هذا المجال إلى اعتبار أن " الإدارة ما هي إلا عملية اتخاذ القرارات".²

III. أنواع القرارات المالية:

تهدف القرارات المالية إلى تحقيق الاستخدامات الأفضل لرأس مال المؤسسة (أصول) والتكوين الأمثل للهيكلة المالي (خصوم)، وذلك عن طريق التخطيط المالي المسبق، فعند الشروع في اتخاذ أي قرار يجب توفر الفرد الذي يمتلك من الموصفات والمهارات ما تمكنه من اتخاذ القرارات السليمة بحيث تختلف القرارات من حيث درجة الأهمية ويمكن تصنيفها إلى قرارات التمويل، قرارات الاستثمار وقرارات توزيع الأرباح .

1- قرار التمويل:

يعتبر التمويل بمثابة القرار الفعال في تحريك وترشيد في القرارات الأخرى لذا سنتطرق أولاً إلى تعريف التمويل.

¹ سليم بطرس جلدة، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، دار الرابية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص15.

² على الشرقاوي، العملية الإدارية، ط3، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص128.

أ- التمويل: هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مؤسسة خاصة أو عامة.¹

ب- قرارات التمويل:

تعد من أعقد القرارات التي تمارسها الإدارة المالية وهي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل للمؤسسة الأعمال والتي تصل من خلالها لاختيار الهيكل التمويلي الأمثل لتعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لتكلفة التمويل والنتائج عن خلق المزيج الأمثل لمصادر التمويل كلما ارتفعت القيمة السوقية. إن اهتمام المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي وبعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة ممكن توفيرها في الوقت المناسب أو خلال فترات زمنية مناسبة، أو توفيرها بأقل تكلفة ممكنة. ويمكن استثمارها في المجالات الأكثر فائدة. بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار جملة المتغيرات التي تعتبر أساسية في اتخاذ القرار التمويلي وهي: هيكل التمويل المطلوب، المرونة، التكلفة، الزمن، وتشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لاتخاذ القرار المالي.

ج- أنواع القرارات التمويلية:

تنقسم القرارات التمويلية إلى قرارات تمويلية طويلة الأجل وقرارات تمويلية قصيرة الأجل كما يلي:²

- القرار التمويلي طويل الأجل: إذا تم اختيار استثمار طويل الأجل فإن هذا القرار يتلاءم مع اختيار تمويل طويل الأجل (أسهم عادية، أسهم ممتازة، أرباح محتجزة) وهذا يتوقف على اختيار هيكل تمويل سليم، هيكل يحقق حد أدنى من المخاطرة وحد أعلى من الربحية على حسب هدف المؤسسة، كما يتوقف في نفس الوقت على تكلفة الأموال وأثارها.

- القرار التمويلي قصير الأجل: تدور هذه المجموعة من القرارات حول مصادر التمويل قصيرة الأجل وكمية الأموال اللازمة، أي القرارات المتعلقة بالاستثمارات قصيرة الأجل التي تخص الموجودات المتداولة والتي تشكل جزء من حركة الأموال .

¹ احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم، الجزائر، 2008، ص24.

² سيد الهواري، الاستثمار الداخلي، الإدارة المالية (منهج اتخاذ القرار)، مكتبة عين شمس، مصر، 1996، ص13.

د- العوامل المؤثرة في قرار التمويل:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في اختيار المزيج التمويلي لاتخاذ قرار التمويل المناسب ومنها ما يلي:¹

- **الدخل:** يمكن للمنشأة الاستعانة بأموال الاقتراض لمساعدة أموال الملكية في عملية التمويل وهذا ما يعرف بالمتاجرة بالملكية فقد تؤدي إلى دفع معدل العائد على أموال الملكية وتسمى هذه العملية بالرافعة المالية، ويمكن إيجادها بالقانون التالي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض طويلة الأجل/موجودات المؤسسة}}{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{معدل التغيير في المبيعات}}$$

- **الرافعة التشغيلية:** تؤثر في مدى درجة الاعتماد على الديون، لأنها تمثل معدل التغيير في الأرباح قبل الفوائد والضرائب / معدل التغيير في المبيعات.

- **معدل نمو واستقرار المبيعات:** حيث كلما كانت المبيعات كبيرة زادت القدرة على استخدام الديون.

- **الربحية:** كلما كانت معدلات العائد مرتفعة كان استخدام الديون أقل للاعتماد على الأرباح المحتجزة.

- **المرونة المالية:** قدرة المؤسسة على تعديل الخطة التمويلية وفقا للتغيير الذي يحصل في احتياجات الأموال أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة ومصادر التمويل، وبالتالي فإن الديون توفر مرونة أكثر حيث أنه متوفر بأجال مختلفة ومعايير تتناسب مع حاجة المؤسسة.

- **التوقيت:** بمعنى استخدام المزيج المناسب في الوقت المناسب، مما يجعل المؤسسة على استعداد دائم لاستغلال الظروف المناسبة من خلال متابعة الظروف المالية وأثرها على تكلفة الأموال .

- **المخاطرة:** حيث أن الاعتماد على الديون يرفع من درجة المخاطر المالية على نشاط المؤسسة.

¹ الياس بن ساسي، يوسف القرشي، مرجع سابق، ص408.

- **هيكل الأصول:** تعتبر الأصول الحصة المقابلة للهيكل المالي، بحيث كلما كان هيكل الأصول الثابتة كبير كلما كانت القدرة في الحصول على قروض أعلى أي مدى ملائمة مصادر التمويل مع طبيعة الأصول التي يتم تمويلها عن طريق هذه المصادر.

إن اهتمام المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي وبعده يمكنه من التأكد من أن الأموال المطلوبة ممكن توفيرها في الوقت وفترات زمنية مناسبة وكذلك وبأقل تكلفة وأكثر فائدة.

2- قرار الاستثمار:

أ- **الاستثمار:** هو تخصيص أو توزيع أموال الشركة في هيكل استثماراتها، ويعين اختيار هيكل استثمارات الشركة، وكيفية توزيع هذه الاستثمارات بين استثمارات قصيرة الأجل (الموجودات المتداولة) واستثمارات طويلة الأجل (الموجودات الثابتة)، وهوما يمكن قياسه بنسبة الموجودات الثابتة ويعتبر هذا الاختيار ذو أهمية كبيرة لتأثيره على سيولة وربحية الشركة.¹

ب- قرار الاستثمار:

هو اختيار البديل الأمثل فيما يخص الاستثمارات في الأصول الثابتة والأصول المتداولة لتعظيم ثروة الأسهم.

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب وأخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهي ذات تأثير على بقاءه واستمراره ونموه ولا لا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما أيضا الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار، ونفقات البحوث والتطوير، وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الجانب الأكبر من الاستثمارات وتستدعي عناية خاصة لثلاثة أسباب:²

- يصعب بعد الشروع في تنفيذ الاستثمارات الثابتة التخلي أو العدول عنها بسبب ضخامة حجم الأموال التي تم إنفاقها في مرحلة الإعداد ومعنى التخلي عن الاستثمار تحمل خسائر مالية ضخمة ؛

¹ محمد علي ابراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص27.

² عبد الغفار حنفي، استراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، جامعة الاسكندرية، المكتب العربي الحديث الناشر، 2008، ص ص222-223.

- المخاطر المترتبة عند العدول عن الاستثمار لانعدام المرونة لكثير من الاستثمارات الثابتة، ونعني بالمرونة السرعة في الرجوع إلى الوضع المبدئي (ما قبل الشروع في تنفيذ الاستثمار) فقد يكون من السهل تحويل مبنى إداري إلى مبنى سكني، ولكن يصعب تحويل معمل لتكرار البترول إلى غرض آخر؛

- تعتبر تكلفة الخطأ المترتبة على الاختيار الخاطئ للاستثمار عالية حيث يتطلب الأمر وقتاً لإرجاع الأوضاع إلى الوضع المبدئي وما يترتب على ذلك من أثر.

ج- أهم المعايير المستخدمة في اتخاذ قرار الاستثمار:

إن أهم المعايير المعتمدة في اتخاذ قرار الاستثمار هي:¹

- القيمة الحالية الصافية: تترجم تغير التدفقات النقدية المتولدة عن الاستثمار بالوحدات النقدية الحالية.

- مؤشر المردودية: وهو عبارة عن النسبة بين القيمة الحالية وتكلفة الاستثمار.

- فترة الاسترداد: وهي المدة الزمنية اللازمة لاسترجاع رأس مال المشروع.

- معدل العائد: وهو معدل الاستحداث الذي تتعدم عنده القيمة الصافية، بمعنى العتبة.

- معدل المردودية المحاسبية

- فترة الاسترداد المستحدثة (بعد التحيين): وهي المدة الزمنية اللازمة لاسترجاع رأس مال

المشروع بالقيمة الحالية، أي بالأخذ في الحساب القيمة الحاضرة للتدفقات النقدية. ليست فترة

الاسترداد مؤشراً للمردودية بقدر ما هي مؤشر لسيولة الاستثمار.

د- أهمية القرار الاستثماري:

إنه رهان في المستقبل، وأن عناصره كثيرة تجعل من التوقعات التي انطلقنا منها لاتخاذ

قرار الاستثمار توقعات مضللة، فأى خطأ في تقدير نمط حركة السوق وقوة المنافسة، ونوعية

المنتجات المراد انجازها، أو العتاد المستعمل، يقلب النجاح إلى فشل، ونادراً ما نجد شركات لم

¹ تيويري ابتسام، بن زين مريم، مرجع سابق ، ص ص 10-09 .

تقع في يوم ما في مثل هذه الصعوبات.¹ ومهما يكن فليس في مقدور أي صاحب مشروع استثماري أن يتجاوز كل المخاطر في مشروع معين ثم أن الدراسة المسبقة الوافية قبل الانطلاق في أي مشروع تقلل كثيرا من مخاطر عدم التأكد المستقبلية وامكانية أن يترك المشروع نهائيا إذا بدى له أنه هناك مخاطر ما قد يحول دون نجاح تحقق المشروع، ثم أن قبول المشروع الاستثماري معناه التجاوز بنجاح للعقبات الموضوعية خلال الدراسة، حيث أنه كانت عملية تقييم الاستثمارات تحتوي منهجية للوصول إلى القرار النهائي من حيث قبول أو رفض المشروع بعد تحليل عوائده وتكاليفه، ومن المنطقي أن قياس عوائد وتكاليف المشروع التجاري والمالي تختلف من وجهة نظر المستثمر من العائد والتكاليف من وجهة نظر الاقتصاد. وعادة تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى:²

- **القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد:** تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل أن الجزء الأكبر من المسؤوليات للإدارة المالية سوف تنحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل:

النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، لذلك فالقرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

- **القرارات الاستثمارية طويلة الأجل:** تهتم هذه المجموعة من القرارات للإنفاق الاستثماري طويل الأمد والمعروف عن هذا النوع من القرارات أنه يعتبر من أخطر وأصعب، والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها ويتضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة إلى أن هذا

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2012، ص ص 116-117 .

² تيويري ابتسام، بن زين مريم، مرجع سابق، ص ص 10-11 .

النوع من الاستثمار حدود العملية الانتاجية في شركة الأعمال وليس من السهولة التخلص منه عندما تتم عملية الاستثمار فيه.

3- قرارات توزيع الأرباح:

يفرز نشاط المؤسسة في كل دورة نتيجة محاسبية، قد تكون موجبة أو سالبة، كما قد تكون تدفقات النقدية أو مجرد تدفقات وهمية، هذه النتيجة في حالة ما إذا كانت تدفقات نقدية يمكن الاحتفاظ بها في شكل احتياطات كتمويل ذاتي، أو توزيعات على المساهمين.

أ- مفاهيم حول قرارات توزيع الأرباح:¹

- التوزيعات: هي تلك الدفعات النقدية المقرر توزيعها على حملة الأسهم العادية وفقاً لربحية المؤسسة وسيولتها.

- الربح: من الناحية المحاسبية هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية التي تتضمن التكاليف المباشرة سواء كانت ثابتة أو متغيرة، ومن الناحية الاقتصادية هو يتضمن التكاليف المباشرة والتكاليف غير مباشرة، الضمنية التي يقصد بها التكاليف الناجمة عن استخدام عناصر الانتاج المملوكة من قبل أصحاب المشروع.

- الأرباح الموزعة: هي مجموعة النقود المدفوعة إلى حملة أسهم المؤسسة، وتعتبر مصدر من مصادر التمويل الداخلي (الذاتي) يعزز قدرات الإدارة المالية ويمكن توضيح هذه العلاقة فيما يلي:

القدرة على التمويل الذاتي CAF = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك والمؤونات.

التمويل الذاتي CAF - الأرباح المحتجزة = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك

والمؤونات - الأرباح المحتجزة.

¹ محمود حسين، احمد عارضة العساف، وآخرون، الاقتصاد الإداري، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص404.

ب- قرارات توزيع الأرباح:

تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوعا ثالثا من القرارات وهي قرارات توزيع الأرباح، وتتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية وزمن توزيع هذه الأرباح .

المطلب الثالث: خطوات عملية اتخاذ القرارات المالية

تمر عملية اتخاذ القرار بسلسلة من الخطوات المتتابعة والمتناسقة، والتي يمكن توضيحها

فيما يلي:¹

1- مرحلة تحديد وتشخيص المشكل: من الأمور المهمة التي ينبغي على متخذ القرار وهو بصدد التعرف على المشكلة السياسية وأبعادها هي تحديد طبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة، وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها، والوقت الملائم لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

2- مرحلة جمع البيانات والمعلومات: إن فهم المشكلة فهما حقيقيا، وتحديد أبعادها واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمسألة محل القرار، وذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة القائمين به للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة لتحليلها تحليلا دقيقا يتم مقارنة الحقائق مع الأرقام للوصول إلى معلومات تساعد على الوصول إلى القرار المناسب.

3- مرحلة تحديد واختيار البدائل: يعتبر تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات وتتمثل في البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا المجال، وذلك بمقارنة كل بديل من البدائل الممكنة، ويتم ذلك عن طريق تحديد مزايا وعيوب كل بديل على حدى ثم اختيار البديل المناسب.

¹ ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية و اثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص114-115.

4- **مرحلة تقييم البدائل:** حين الانتهاء من وضع البدائل المتاحة، يجد المدير نفسه أمام ضرورة تقييمها لاختيار البديل المناسب، وذلك لأن أي حل من هذه الحلول يتضمن عدة مزايا وعيوب، إذ لا تتساوى الحلول جميعاً من حيث قدرتها على تحقيق الهدف.

5- **مرحلة اتخاذ القرار:** يعد اختيار البديل المناسب هو البديل الذي يحقق المعيار أو يحقق الهدف المطلوب إنجازه لاتخاذ القرار التي تعد كإعلان عن ذلك البديل، ويجب أن يتبع عملية اتخاذ القرار نوع من الرقابة للتأكد من فعالية القرار الذي تم اتخاذه ومتابعته لمعرفة أي انحرافات أو اختلافات لتقويمها.

المطلب الرابع: الأساليب المعتمدة في عملية اتخاذ القرارات المالية

كل عملية عند أدائها تتم وفق شروط أو معايير أو قواعد تكون خاصة بها لكن في عملية اتخاذ القرارات المالية تتم بأساليب وسوف نعرضها كالآتي:¹

1- طريقة توليد الأفكار (العصف الذهني):

تعتمد هذه الطريقة في اتخاذ القرارات الجماعية وهي عبارة عن هجوم خاطف وسريع في حل المشاكل.

2- بحوث العمليات:

وتعتبر من أهم التطبيقات العلمية في مجال الدراسة البدائل المتاحة لحل مشكلة معينة وذلك بتوفير أساسي كمي يساعد على الوصول إلى أفضل حل للأهداف المنشودة وبالدرجة الأولى فإن بحوث العمليات تجد مجاله التطبيقي الخصب حيث المشكلات الإدارية المعقدة التي لا تصلح معالجتها بطرق أخرى.

3- البرمجة الخطية:

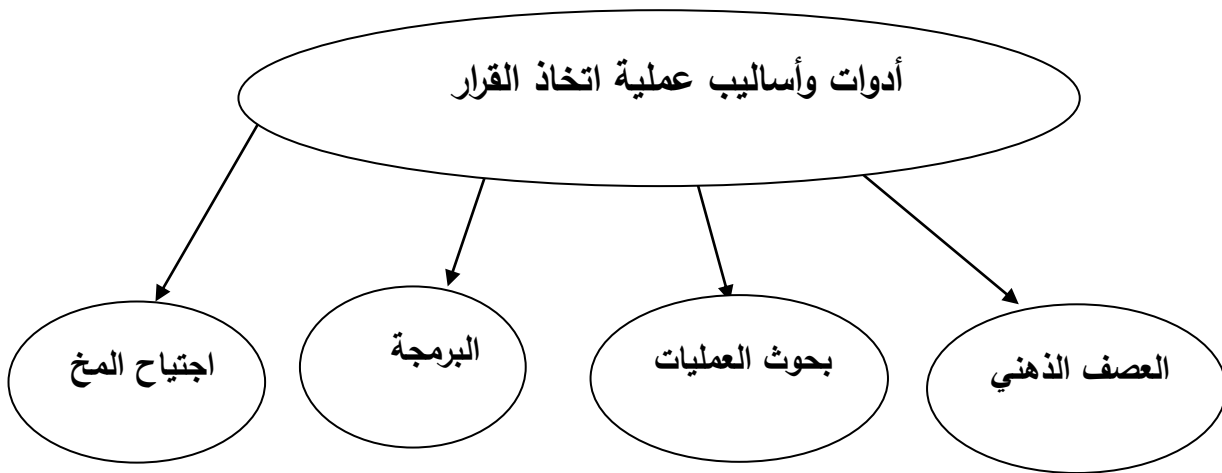
تعتبر البرمجة الخطية من أنجح الأساليب الكمية في تعيين أفضل مزيج من الموارد المحدودة لتحقيق أهداف معينة.

¹ علي فلاح الزغبي، عبد الوهاب بن بريكة، مبادئ إدارة الأصول والأساليب العلمية، ط1، دار المناهج و التوزيع، الاردن، 2013، ص300.

4- اجتياح المخ:

يعتبر من أبرز التقنيات المستعملة لمحاولة تجميع طاقات الإبداع والابتكار استعملت في الأصل للبحث عن السياسات واستراتيجيات جديدة في مجال الدعاية والإعلام وأصبحت تطبيق في أي مجال يحتاج فيه إلى عدد كبير من الأفكار بخصوص حل مشكلة معينة. والشكل التالي يوضح هذه العوامل:

الشكل رقم: (01): أساليب عملية اتخاذ القرار



المصدر: علي فلاح الزغبى وعبد الوهاب بن بريكة، مبادئ إدارة الأصول والأساليب العلمية، ط1، دار

المناهج والتوزيع، الأردن، 2013، ص 301.

خلاصة الفصل:

بعدما تعرضنا في هذا الفصل دور تقييم الأداء المالي من خلال مختلف المؤشرات التقليدية كمؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية ومن جهة أخرى استخدام المؤشرات الحديثة كالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، واهم ما جاء به تقييم الأداء المالي يقدم معلومات هامة عن المؤسسة الذي يمكنها من تقييم نشاطها استنادا على القوائم المالية للمؤسسة، بغية تقديم صورة دقيقة وحقيقية عن تقييم وتشخيص وضعية المؤسسة، ويهدف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالمؤشرات التقليدية والحديثة إلى معرفة طبيعة القرارات الواجب اتخاذها لتحسين الأداء والمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني :

دراسة حالة مؤسسة كوندور

تمهيد:

بعدها تم التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري لتقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى إسقاط الدراسة النظرية على واقع مؤسسة "كوندور" كونها مؤسسة اقتصادية رائدة، ومعرفة الوضعية المالية لها خلال سنوات 2019، 2020 و 2021 وذلك بالكشف عن الدور الذي يؤديه هذا التقييم في اتخاذ مثل هذه القرارات على نشاط المؤسسة ونتائجها، وقد تم تقسيم الجانب التطبيقي إلى مبحثين حيث :

المبحث الأول : تقديم مؤسسة كوندور-CONDOR.-

المبحث الثاني :تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة كوندور.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة كوندور CONDOR

المطلب الأول: تعريف ونشأة مؤسسة كوندور CONDOR

1. لمحة تاريخية عن المؤسسة ومراحل تطور نشاطها:

مؤسسة كوندور "CONDOR" أو باسمها التجاري عنتر للتجارة "ANTER TRADE"، مؤسسة اقتصادية خاصة كبيرة الحجم تختص بإنتاج وتسويق الأجهزة الإلكترونية والكهرو منزلية، تنتمي إلى مجموعة بن حمادي "GROUPE BEN HAMADI" شكلها القانوني أصبح في جوان 2002 هو "SPA" مؤسسة خاصة ذات الأسهم.

تنشط المؤسسة وفقا لأحكام القانون التجاري، حيث تحصلت على السجل التجاري في أبريل 2002، وبدأ نشاطها الفعلي في فيفري 2003، مؤسسة كوندور هي إحدى المؤسسات المكونة لمجموعة بن حمادي التي تحتوي على عدة وحدات هي:

- مؤسسة "ARGILOR" وهي وحدة لإنتاج القمح الصلب ومشتقاته.
- مؤسسة "POLYBEN" وهي وحدة لإنتاج الأكياس البلاستيكية.
- مؤسسة "GEMAC" وهي وحدة لإنتاج البلاط ومواد البناء.
- مؤسسة "TRAVAUX COUVIA" وهي وحدة المشاريع البناء العملاق.
- مؤسسة "GEPATTE" وهي وحدة إنتاج العجائن.
- مؤسسة "HODNA METAL" لإنتاج الصفائح.

أما بالنسبة لاسم كوندور فيعتبر العلامة المسجلة للمؤسسة، حيث تم تسجيلها بهذا الاسم لدى الديوان الوطني لحماية المؤلفات ولابتكارات في 30 أبريل 2003.

وكلمة كوندور تعني طائر من أكبر الطيور في العالم يعيش في أمريكا الجنوبية، وشعار المؤسسة هو "الحياة.... ابتكار" INNOVATION IS LIFE واللون المميز للشركة هو اللون الأزرق¹.

¹ الوثائق الداخلية للمؤسسة

تحصلت الشركة في جانفي 2007 على شهادة الايزو 9001 نسخة "VERSION 2000

ISO"، نشاطها في الإنتاج والتسويق وخدمات ما بعد البيع للأجهزة الإلكترونية والكهر ومنزلية. وشهدت مؤسسة كوندور عدة مراحل حتى وصلت الى ما هي عليه الآن، وأولى المراحل هي مرحلة الشراء للبيع أي شراء المنتج وإعادة بيعه، أما المرحلة الثانية هي مرحلة شراء المنتج مفككا كليا ومن ثم إعادة تركيبه مما خفض من سعر منتجاتها في السوق، والمرحلة الثالثة والجوهرية هي مرحلة الإنتاج في هذه المرحلة استفادت المؤسسة من المراحل السابقة فأصبحت تتحكم في تقنيات التركيب، فحددت المكونات التي يمكن شرائها محليا أو إنتاجها ذاتيا، وبدأت في الإنتاج المحلي.

تحتل المؤسسة بتشكيلة جهاز التلفاز مرتبة متقدمة ضمن مراتب المؤسسات الرائدة على مستوى الوطني.

2. لمحة جغرافية عن المؤسسة:

يتواجد مقرها الرئيسي بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج تتوزع فيها حسب الملحق رقم (02) يقدر رأس مالها ب: 4.277.000.000 دج، تقدر مساحتها الإجمالية بـ 89700 م² منها 37178 م² تعمل على ترقية وتطوير نشاطها القاعدية والمتمثلة أساسا في تركيب وتصنيع المنتجات الكهرو منزلية والإلكترونية وهذا بموجب المرسوم الوزاري رقم 74/200 المؤرخ في 2000/04/02 المحدد للصناعة والإنتاج من خلال الاستفادة من النظم الجمركية بالجزائر في إطار التركيب وهي (CKD، SDK) منتج المؤسسة متنوع مثل أجهزة التلفاز والاستقبال الرقمي (LCD، LED)، الثلاجات، أجهزة الكمبيوتر، الألواح الشمسية، المكيفات الهوائية، آلات الطبخ.... إلخ.

3. لمحة عن الموارد البشرية للمؤسسة:

تطور اليد العاملة في المؤسسة

جدول(5): تطور القوى العاملة خلال الفترة 2012-2020.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عامل	3556	4306	4674	5484	6180	6221	6397	6029	5875

المصدر: وثائق خاصة بالمؤسسة.

ملاحظة: ارتفاع عدد العمال في شركة كوندور الإلكترونيك من 3556 موظفا في عام 2012 الى 6397 موظفا في فيفري 2018 وهو معدل النمو بنسبة 79.89%.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

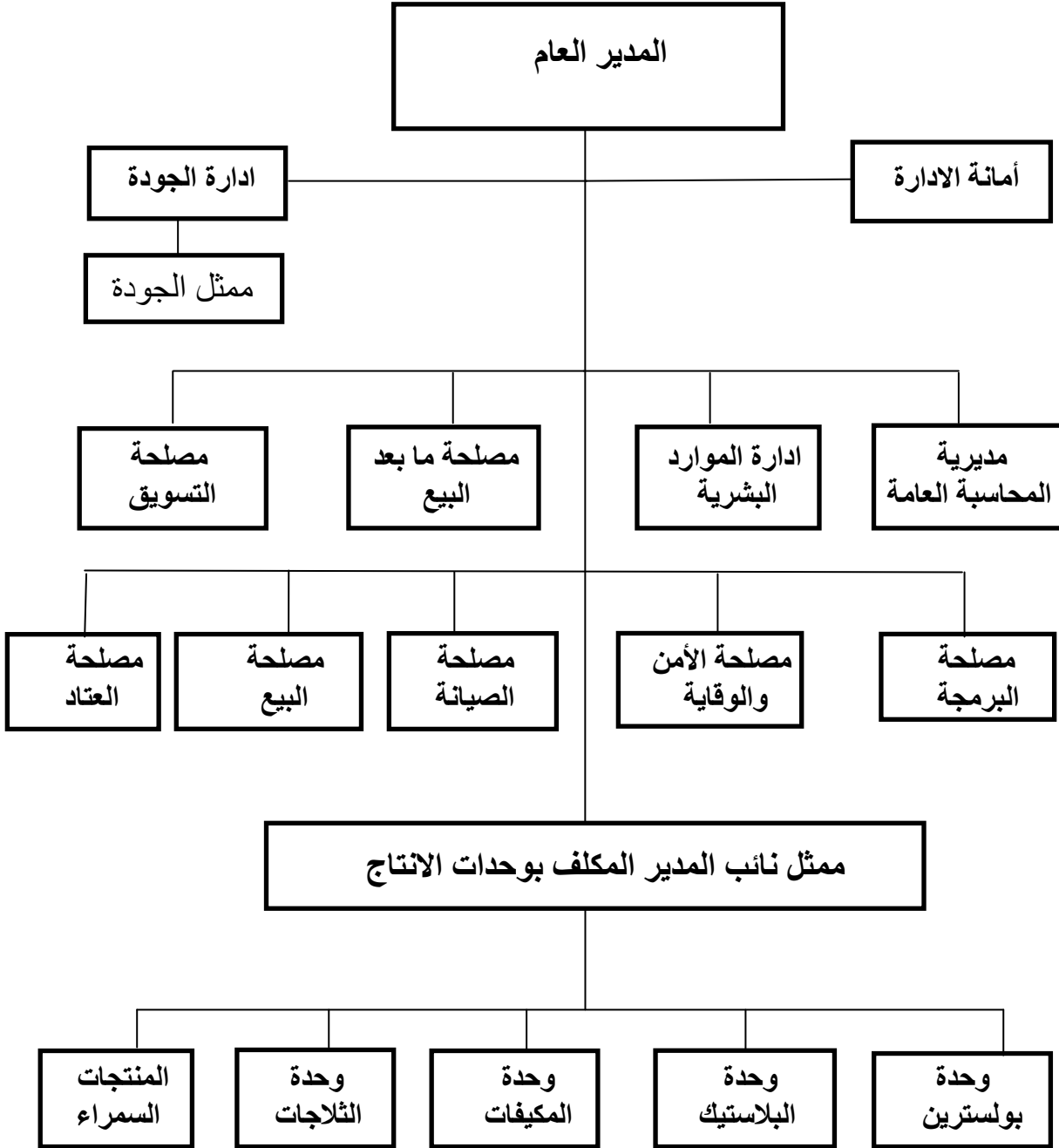
- تحقيق أعلى قدر من الأرباح؛
- تحقيق احتياجات الزبائن (من خلال تطوير المنتجات والخدمات)؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج وتقوية مركز المؤسسة في السوق المحلية ورفع قيمة الإنتاج الوطني؛
- الابداع والابتكار باستمرار؛
- تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال العمل على زيادة الحصة السوقية من خلال غزو أسواق جديدة؛
- التواجد في مختلف دول المغرب العربي ودول إفريقيا وعقد شركات جديدة؛
- السعي إلى منافسة المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس المجال.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور

يتم تقسيم العمل والترتيب السلمي والإداري لدوائر ومصالح مؤسسة "كوندور الإلكترونيكس" وفق المسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر، حيث يشتغل في مؤسسة "كوندور" أكثر من (5000) عامل، يتوزعون على مجمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ما يجعلها من أكبر المؤسسات الاقتصادية من حيث العمالة في الجزائر.

يمكن تمثيل الهياكل الوظيفية لمؤسسة " كوندور الكترونيكس " في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: وثائق خاصة بمؤسسة كوندور

تحليل الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور:

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة كوندور مما يلي:

- **المدير العام:** هو الذي يشكل حلقة الوصل بين المنشأة والموظفين والاهداف الخاصة بها لأنه المسؤول عن العديد من المهام الخاصة بمجريات العمل لخبرته الكافية في اصول ومبادئ الادارة الصحيحة.
- **أمانة المديرية:** تعتبر من الوظائف الادارية المهمة في بيئة العمل حيث تعتمد السكرتارية للقيام بالعديد من الوظائف المهمة في بيئة العمل، ومنها: متابعة البريد، اي الاهتمام بالحصول على البريد الوارد بشكل يومي، مع ارسال البريد الصادر عندما يكون جاهزا في الوقت المحدد لذلك، استقبال الناس اي الحرص على تنظيم المواعيد، والتعامل مع الناس وفقا لجدول منظم يسمح لهم بزيارة المدير، اي الحرص على تطبيق كافة العمليات.
- **ادارة الجودة:** تهدف الى تحسين وتطوير ادائها بصفة مستمرة وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات العميل.
- **ممثل الجودة:** هي مجموعة من المبادئ والادوات التي تهدف الى تحقيق رضا العميل من خلال التصميم النهائي للمنتج مثل جودة الخدمة والتكلفة وتطوير المنتج.
 - يعطي إرشادات خاصة بمتطلبات الحصول على شهادة الأيزو ISO ؛
 - يعطي نصائح للمصالح الأخرى حول عملية التسيير.
- **مديرية المحاسبة والمالية:** هي القلب النابض للمؤسسة حيث تترجم كل عمليات الانتاج والبيع الى اموال تسدد بها تكاليف المنتجات، استلام المبالغ المالية المقابلة للمنتجات المقدمة اوهي التي توفر الجانب المالي الذي يضمن السير الحسن للمؤسسة.
- **مديرية الموارد البشرية:**
 - توظيف العمال حسب طلبات هياكل المؤسسة ؛
 - معالجة الشؤون القانونية للعمال ؛
 - التنسيق مع الهياكل الخارجية للعمل والشؤون العامة.

- **مديرية خدمات ما بعد البيع:**

- توفير خدمات ما بعد البيع للزبائن في إطار الضمان ؛
- جمع المعلومات حول مختلف الأعطاب في المنتج ؛
- توجيه عملية الإنتاج لتحسين المنتج.

- **مصلحة التسويق:** تتمثل مهامها فيما يلي:

- دراسة وجذب كل ما يتعلق بمعلومات السوق ؛
- القيام بحملات الإشهار في كافة وسائل الإعلام ؛
- تنظيم المعارض الوطنية والدولية ؛
- تدعيم الفرق الرياضية خاصة فرق كرة القدم، والنشاطات الثقافية والاجتماعية.

- **مصلحة البرمجة:** تهتم بنظام يتكون من اشخاص وسجلات البيانات وعمليات يدوية وغير

يدوية حيث يقوم هذا النظام بمعالجة البيانات والمعلومات في المؤسسة. فهي جملة العناصر المتداخلة التي تعمل مع بعضها البعض لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات المتوفرة والمتعلقة بسير المؤسسة وهيكلتها بشكل تقني لعدم اتخاذ القرار ولدعم التنظيم والتحكم في تحليل المنظمة المؤسسية وبناء تصور حالي مستقبلي واضح عن سير تحقيق الاهداف التي وضعتها المؤسسة.

- **مصلحة الامن:** ويوكل لهذه المصلحة مهمة حماية املاك الشركة من الاتلاف بشتى

انواعه وكل انواع الحوادث ودفع الجرم عن الشركة وكذا وضع الخطط والسياسات والاهداف وتنفيذ قوانين الخاصة بالمؤسسة التي تساعد على الارتقاء بالشركة أو المؤسسة.

- **مصلحة البيع:** تتمثل مهامها في:

- الاستماع الى الزبون ؛
- تطوير عمليات البيع للحفاظ على الزبائن القداماء والحصول على الزبائن جدد ؛
- تفقد عمليات البيع وطلبات الزبائن والتكفل بتوفيرها ؛
- دراسة السوق وادارة مخزونه ؛

- الامداد والتكفل بالنقل ؛
- التنسيق مع الممول لتنظيم الطلبيات، ومتابعتها في مراكز العبور؛
- معالجة الطلبيات اتجاه البنك، والإمضاء على الموافقة من طرف البنك ؛
- فرز ملفات الشراء.
- **مصلحة العتاد:** وهي المسؤولة عن إمداد المصالح الأخرى بالتجهيزات المكتبية اللازمة، والسيارات شاحنات النقل، البنزين الخ.
- ❖ **ممثل نائب المدير المكلف بوحدات الإنتاج:**
- يتفرع لعدة وحدات للإنتاج المختلفة للأجهزة معرفة على حسب نوعها مثل:
- **وحدة البولسترين:** البولسترين هي مادة عازلة ويستخدم في العزل والتغليف والتعبئة.
- صنع صناديق التغليف لوحدي التلفاز والمكيفات الهوائية ؛
- تطبيق كل الاحتياط لوصول المؤسسة الى الجودة ؛
- تلبية احتياجات وحدة التلفاز والمكيفات الهوائية.
- **وحدة البلاستيك:** تقوم هذه الوحدة بصنع كل المنتجات البلاستيكية في تركيب التلفاز والثلاجات وتلبية احتياجات وحدة الثلاجات ووحدة المكيفات الهوائية.
- **وحدة المكيفات والمواد البيضاء:** تقوم هذه وحدة بـ:
- تركيب المكيفات الهوائية ؛
- تطبيق كل الاحتياط لوصول المؤسسة الى الجودة ؛
- تلبية احتياجات مصلحة البيع.
- **وحدة الثلاجات:** تقوم هذه الوحدة بـ:
- تركيب الثلاجات المختلفة ؛
- تطبيق كل الاحتياط لوصول المؤسسة الى الجودة ؛
- تلبية احتياجات مصلحة البيع.

• وحدة المنتجات السمرء: تقوم هذه الوحدة بـ:

- تركيب الهواتف وأجهزة السمع البصري (التلفاز ، الهواتف...إلخ) ؛
- تطبيق كل الاحتياط لوصول المؤسسة الى الجودة ؛
- تلبية احتياجات مصلحة الزبائن .

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ودوره في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة

كوندور

لتنتم عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة وتبيين دورها في عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة محل الدراسة، وجب أولاً القيام بعرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة كوندور بشكل مختصر لاستخراج المعطيات الخاصة بالمؤشرات والنسب المالية للقيام بتحليلها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة كوندور

تبين الجداول أدناه عرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة كوندور المتمثلة في الميزانية المالية المفصلة والميزانية المالية المختصرة وجدول حساب النتائج.

أولاً: عرض الميزانية المالية المفصلة:

الجدول رقم (6): عرض جانب الأصول للميزانية المالية للسنوات (2019-2020-2021)

المبالغ الصافية			البيان
سنة 2021	سنة 2020	سنة 2019	
			الأصول الثابتة
755 698 014	828 766 352	925 833 131	تثبيبات معنوية
17 356 695 000	17 356 695 000	17 356 695 000	أراضي
11 497 296 328	12 047 143 687	14 703 536 085	مباني
3 849 403 589	4 317 729 660	4 410 269 312	تثبيبات عينية أخرى
522 177 699	540 751 587	559 325 475	الأصول ثابتة تحت الامتياز
4 941 869 244	4 666 437 637	2 410 246 008	أصول قيد التقدم
/	/	/	الأصول المالية
5 928 951 800	5 928 915 800	5 928 915 800	مساهمات أخرى
356 747 170	394 011 385	434 832 968	قروض وأصول مالية غير متداولة
616 289 994	20 951 424	27 046 123	ضرائب مؤجلة عن الأصول
45 825 092 841	46 101 402 535	46 756 699 905	مجموع الأصول الثابتة
			الأصول المتداولة
			قيم الاستغلال
15 583 525 039	19 935 299 117	17 504 144 050	المخزون الجاري
			قيم قابلة للتحقيق
10 284 909 532	8 805 750 700	11 611 280 323	الزبائن
9 515 721 215	9 572 063 297	9 234 599 852	مدينون آخرون
351 080 420	234 308 520	474 837 877	ضرائب مماثلة
/	/	/	ذمم مدينة أخرى
			القيم الجاهزة
1 994 658 300	5 785 467 604	3 005 684 620	الخزينة
37 729 894 508	44 332 889 241	41 830 546 725	مجموع الأصول المتداولة
83 554 987 349	90 434 291 776	88 587 246 631	مجموع الأصول

الوحدة: دج

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من مؤسسة كوندور

الجدول رقم (7): عرض جانب الخصوم للميزانية المالية للسنوات (2019-2020-2021)

المبالغ الصافية			البيان
2021	2020	2019	
			الأموال الدائمة
			الأموال الخاصة
4 277 000 000	4 277 000 000	4 277 000 000	رأس المال المصدر
/	/	/	رأس مال غير مطلوب
20 336 596 783	20 300 950 407	20 237 979 532	احتياطات
15 982 401 500	15 982 401 500	15 982 401 500	فارق اعادة التقييم
(-1 506 728 563)	794 796 103	2 391 643 244	النتيجة الصافية
3 087 822 095	2 328 672 368	/	الترحيل من جديد
42 177 091 816	43 683 820 379	42 889 024 276	مجموع الأموال الخاصة
			خصوم غير جارية
19 000 485 469	20 505 330 116	8 945 475 841	القروض والديون المالية
/	12 242 716	41 575 750	ضرائب مؤجلة الخصوم
627 072 397	642 199 538	657 326 679	ديون أخرى غير متداولة
19 627 557 867	21 159 772 372	9 644 378 271	مجموع الخصوم الغير جارية
			خصوم جارية
11 563 535 628	15 882 806 517	8 990 836 450	الموردون الحسابات المرتبطة
430 809 147	599 403 428	558 037 220	ضرائب على النتائج
2 296 469 983	2 160 656 535	2 399 147 526	ديون أخرى
7 459 522 906	6 947 832 543	24 105 822 885	خزينة الخصوم
21 750 337 666	25 590 699 024	36 053 844 083	مجموع الخصوم الجارية
83 554 987 349	90 434 291 776	88 587 246 630	مجموع الخصوم

الوحدة: دج

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من مؤسسة كوندور

ثانيا: عرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات 2019-2020-2021

سيتم عرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات محل الدراسة كما يلي:

1- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019:

الجدول رقم (8): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
52 533 402 547	<u>الأموال دائمة</u>	46 756 699 605	<u>الأصول ثابتة</u>
42 889 024 276	الأموال خاصة		
9 644 378 271	ديون طويلة الأجل		
36 053 844 083	<u>ديون قصيرة الأجل</u>	41 830 546 725	<u>الأصول متداولة</u>
		17 504 144 050	قيم الاستغلال
		21 320 718 052	قيم قابلة للاستغلال
		3 005 684 620	قيم جاهزة
88 587 246 631	<u>المجموع</u>	88 587 246 631	<u>المجموع</u>

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة لمؤسسة كوندور الوحدة: دج

1- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020:

الجدول رقم (9): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
64 843 592 751	<u>الأموال دائمة</u>	46 101 402 535	<u>الأصول ثابتة</u>
43 683 820 379	الأموال خاصة		
21 159 772 372	ديون طويلة الأجل		
25 590 699 024	<u>ديون قصيرة الأجل</u>	44 332 889 241	<u>الأصول متداولة</u>
		19 935 299 117	قيم الاستغلال
		18 612 122 517	قيم قابلة للاستغلال

		5 785 467 604	قيم جاهزة
90 434 291 776	<u>المجموع</u>	90 434 291 776	<u>المجموع</u>

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة لمؤسسة كوندور الوحدة: دج

1- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021:

الجدول رقم (10): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
61 804 649 683	<u>الأموال دائمة</u>	45 825 092 841	<u>الأصول ثابتة</u>
42 177 091 816	الأموال خاصة		
19 627 557 867	ديون طويلة الأجل		
21 750 337 666	<u>ديون قصيرة الأجل</u>	37 729 894 508	<u>الأصول متداولة</u>
		15 583 525 039	قيم الاستغلال
		20 151 711 167	قيم قابلة للاستغلال
		1 994 658 300	قيم جاهزة
83 554 987 349	<u>المجموع</u>	83 554 987 349	<u>المجموع</u>

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة لمؤسسة كوندور الوحدة: دج

ثالثاً : عرض جدول حسابات النتائج

الجدول رقم (11) : جدول حساب النتائج للسنوات (2019-2020-2021)

2021	2020	2019	البيان
33 834 273 853	34 621 397 401	66 152 068 721	المبيعات والمنتجات الملحقة
7 322 360 428	233 352 431	499 289 887	تغيرات المخزون
5 378 977	3 440 476	271 338 720	الانتاج المثبت
-	-	-	اعانات الاستغلال
26 517 292 402	34 391 485 446	66 922 697 329	انتاج السنة المالية
17 831 904 484	22 184 843 110	46 057 564 602	المشتريات المستهلكة
2 957 308 691	3 275 032 302	6 570 021 170	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
20 786 740 588	25 459 875 418	52 627 585 777	استهلاك السنة المالية
5 730 551 814	8 931 610 027	14 295 111 551	القيمة المضافة للاستغلال
3 650 623 554	3 433 037 720	5 182 983 354	أعباء المستخدمين
294 406 130	330 423 606	605 477 083	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
1 785 522 130	5 168 148 700	8 506 651 113	اجمالي فائض الاستغلال
553 514 652	680 590 926	854 289 805	المنتجات العملية الأخرى
291 700 978	681 641 429	449 895 576	الأعباء العملية الأخرى
2 513 365 198	3 715 237 339	3 889 891 152	المخصصات للاهلاكات والمؤونات
571 102 001	1 378 248 545	39 506 723	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
105 072 607	2 830 109 403	5 060 660 931	النتيجة العملية

108 332 964	193 380 924	219 917 754	المنتجات المالية
2 331 104 036	2 170 129 949	2 657 278 837	الأعباء المالية
2 222 771 072	1 976 749 024	2 437 361 083	النتيجة المالية
2 117 698 465	853 360 378	2 623 299 830	النتيجة العادية قبل الضرائب
3 388 615	81 802 610	288 035 743	الضرائب الواجب دفعها
607 581 286	23 238 335	56 379 157	الضرائب المؤجلة
-	-	-	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-	-	-	مجموع الأعباء الأنشطة العادية
1 506 728 563	794 796 103	2 391 643 244	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	عناصر غير عادية (منتجات)
-	-	-	عناصر غير عادية (أعباء)
-	-	-	النتيجة الغير عادية
1 506 728 563	794 796 103	2 391 643 244	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات من مؤسسة كوندور الوحدة: دج

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة المؤشرات التقليدية والقرارات المالية المترتبة عنها

انطلاقا من الميزانية وجدول حساب النتائج السابقين، يمكن حساب المؤشرات والنسب المالية الخاصة بمؤسسة كوندور خلال السنوات (2019-2021) .

1. حساب وتحليل مؤشرات التوازن المالي والقرارات المالية المترتبة عنها:

1- رأس المال العامل:

أ- من أعلى الميزانية:

الجدول (12): تطور رأس المال العامل خلال الفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
الأموال الدائمة(1)	52 533 402 547	64 843 592 751	61 804 649 683
الأصول الثابتة(2)	46 756 699 905	46 101 402 535	45 825 092 841
رأس المال العامل (1)-(2)	5 776 702 642	18 742 190 216	15 979 556 842

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة الوحدة دج

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل موجب حيث قدر بـ 5 776 702 642 في سنة 2019، ليرتفع خلال السنتين 2020-2021، وقدر بـ 18 742 190 216 و 15 979 556 842 على التوالي، وهذا راجع لارتفاع قيمة الأموال الدائمة. وهو مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة حيث يشير إلى أن الأموال الدائمة قد غطت كامل الأصول الثابتة، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تملك هامش أمان أي المؤسسة متوازنة ماليا .

ب- من أسفل الميزانية:

الجدول (13): تطور رأس المال العامل خلال الفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
أصول متداولة(1)	41 830 546 725	44 332 889 241	37 729 894 508
ديون قصيرة الأجل(2)	36 053 844 083	25 590 699 024	21 750 337 666
رأس المال العامل (1)-(2)	5 776 702 642	18 742 190 216	15 979 556 842

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة الوحدة دج

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل موجب أيضا عند حسابه من أسفل الميزانية، حيث قدر بـ 5 776 702 642 في 2019 ليرتفع إلى 18 742 190 216 في سنة 2020 ثم ينخفض قليلا في السنة الموالية ليصل إلى 15 979 556 842، وهذا راجع

إلى التخلص من الديون قصيرة الأجل بتسديدها. وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة يعني أن المؤسسة تسدد التزاماتها قصيرة الأجل في وقتها المحدد بالاعتماد على أصولها الجارية.

2- الاحتياج في رأس المال العامل:

الجدول(14): تطور الاحتياج في رأس المال العامل خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
15 583 525 039	19 935 299 117	17 504 144 050	قيم للاستغلال +
20 151 711 167	18 612 122 517	21 320 718 052	قيم غير جاهزة (1)
21 750 337 666	25 590 699 024	36 053 844 083	ديون قصيرة الأجل -
0	0	0	سلفات (2)
13 984 898 540	12 256 722 610	2 771 018 019	الاحتياج في رأس المال العامل(1)-(2)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة الوحدة دج

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث، حيث قدر ب 2 771 018 019 في سنة 2019 ثم ارتفاع بشكل ملحوظ خلال السنتين الموالتين ، وقدر ب 12 256 722 610 في 2020 و 13 984 898 540 في 2021، هذا يدل على أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة وهي في زيادة ، أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر مالية أخرى، وذلك لتغطية احتياجات الدورة.

3- الخزينة :

الجدول(15): تطور الخزينة خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
15 979 556 842	18 742 190 216	5 776 702 642	رأس المال العامل(1)
13 984 898 540	12 256 722 610	2 771 018 019	الاحتياج في رأس المال العامل(2)
1 994 658 302	6 485 467 606	3 005 684 623	الخبزينة(1)-(2)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة الوحدة دج

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، أي رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة،

وهناك فائض يضم إلى الخزينة، هذه الأموال عبارة عن سيولة مجمدة وهي ليست لصالح المؤسسة، لذلك ينبغي أن تعمل المؤسسة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات .

4- القرارات المالية المترتبة عن تحليل مؤشرات التوازن المالي:

- توظيف الفائض من الأصول المتداولة، وذلك باستثمارها في الأصول الثابتة (في معدات الإنتاج على سبيل المثال)، لتفادي تحمل تكلفة الفرصة البديلة.
- البحث عن مصادر تمويل جديدة، وذلك بالتوجه إلى الاقتراض الطويل والمتوسط الأجل بدل من الاقتراض قصير الأجل.

II. حساب وتحليل النسب المالية والقرارات المالية المترتبة عنها:

1- نسب السيولة :

أ- نسبة السيولة العامة:

وتحسب كما يلي:

الجدول (16): نسبة السيولة العامة خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
37 729 894 508	44 332 889 241	41 830 546 725	الأصول المتداولة(1)
21 750 337 666	25 590 699 024	36 053 844 083	ديون قصيرة الأجل(2)
1.73	1.73	1.16	نسبة السيولة العامة (2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أكبر من 1 حيث قدرت ب 1.16 في سنة 2019، لترتفع في السنوات الموالية وتستقر في حدود 1.73، وهذا يدل على أن رأس المال العامل موجب. أي أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل مع وجود من الأصول المتداولة ومنه المؤسسة حققت هامش أمان، أي المؤسسة في وضعية مريحة.

ب- نسبة السيولة السريعة:

وتحسب كما يلي:

الجدول(17): نسبة السيولة السريعة خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
37 729 894 508	44 332 889 241	41 830 546 725	الأصول المتداولة-
15 583 525 039	19 935 299 117	17 504 144 050	مخزونات (1)
21 750 337 666	25 590 699 024	36 053 844 083	ديون قصيرة الأجل(2)
1.01	0.94	0.67	نسبة السيولة السريعة (2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

قدرت نسبة السيولة السريعة ب 0.67 في سنة 2019 لترتفع إلى 0.94 في السنة الموالية لتبلغ 1.01 في سنة 2021، بحيث نلاحظ أن هذه النسب مرتفعة أي أكبر من النسبة النمطية المحددة ب [0.5-0.6] ، وتدل هذه النسبة على قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي، وتدل أيضا على وجود سيولة مجمدة وجب على المؤسسة توظيفها.

ج- نسبة السيولة الفورية:

وتحسب كما يلي:

الجدول(18): نسبة السيولة الفورية خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
1 994 658 300	5 785 467 604	3 005 684 620	قيم جاهزة (1)
21 750 337 666	25 590 699 024	36 053 844 083	ديون قصيرة الأجل(2)
0.091	0.22	0.083	نسبة السيولة الفورية (2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية كانت منخفضة جدا في 2019 و 2021 حيث قدرت ب 0.083 و 0.091 على التوالي وهي أقل من النسبة النمطية [0.2-0.3] أي المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في الوقت المحدد. على العكس في سنة 2020 التي قدرت فيها النسبة ب 0.22 أي المؤسسة تمكنت من الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد وذلك بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط .

د- القرارات المالية المترتبة عن تحليل نسب السيولة:

- توظيف السيولة المجمدة لعدم تضييع تكلفة الفرصة البديلة.
- التقليل من القروض قصيرة الأجل، لتقليل وتفاذي تحمل تكلفة التأخر في سداد القروض.

2- نسب التمويل:

أ- نسبة التمويل الدائم :

ويتم حسابها كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول(19): نسبة التمويل الدائم خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
61 804 649 683	64 843 592 751	52 533 402 547	الأموال الدائمة(1)
45 825 092 841	46 101 402 535	46 756 699 905	الأصول الثابتة(2)
1.34	1.40	1.12	نسبة التمويل الدائم (2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من 1 وقدرت ب 1.12 و 1.40 و 1.34 خلال السنوات 2019-2020-2021 على التوالي، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تقوم بتمويل أصولها الثابتة كلها عن طريق الأموال الدائمة، أي وجود رأس مال عامل صافي موجب وهذا يعبر عن وجود هامش أمان .

ب- نسبة التمويل الذاتي :

وتحسب:

الجدول(20): نسبة التمويل الذاتي خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
42 177 091 816	43 683 820 379	42 889 024 276	الأموال الخاصة(1)
45 825 092 841	46 101 402 535	46 756 699 905	الأصول الثابتة(2)
0.92	0.94	0.91	نسبة التمويل الذاتي (2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أقل من 1 حيث تراوحت بين 0.91 و 0.94 خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع لارتفاع قيمة الأصول الثابتة مقارنة بالأموال الخاصة، فإن ذلك يعني أن الأصول الثابتة ليست ممولة كلياً عن طريق الأموال الخاصة بل هناك جزء ممول عن طريق القروض.

ج- نسبة الاستقلالية المالية :

وتحسب كما يلي:

الجدول(21): نسبة الاستقلالية المالية خلال الفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
الأموال الخاصة(1)	42 889 024 276	43 683 820 379	42 177 091 816
مجموع الخصوم(2)	88 587 246 630	90 434 291 776	83 554 987 349
نسبة الاستقلالية المالية (2\1)	0.48	0.48	0.50

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية في حدود 0.48 خلال السنتين 2019 و 2020 لترتفع ارتفاع طفيف في سنة 2021 لتصل إلى 0.50، وهي أقل من 1، أي الأموال الخاصة صغيرة تقريبا نصف مجموع الخصوم. معناه المؤسسة غير قادرة على تمويل ذاتها دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، أي المؤسسة غير مستقلة مالياً.

د- نسبة التمويل الخارجي :

وتحسب كما يلي:

الجدول(22): نسبة التمويل الخارجي خلال الفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
مجموع الديون(1)	45 698 222 354	46 750 471 396	41 377 859 533
الأموال الخاصة(2)	42 889 024 276	43 683 820 379	42 177 091 816
نسبة التمويل الخارجي (2\1)	1.06	1.07	0.98

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي تساوي 1.06 و 1.07 خلال السنتين 2019-2020 على التوالي لتخضع قليلا في السنة الموالية إلى 0.98، فهي نسب متقاربة في حدود الـ 1 وهي نسبة مرتفعة نسبيا. وهذا راجع إلى ارتفاع مجموع الديون، أي المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها من خلال أموالها الخاصة. حيث كلما انخفضت هذه النسبة زادت قدرة المؤسسة على سداد ديونها وزادت ثقة الممولين في المؤسسة.

هـ- القرارات المالية المترتبة عن تقييم الأداء المالي بواسطة نسب التمويل:

- العمل على تقليل الديون الخارجية وذلك بالتمويل عن طريق رفع رأس المال الاجتماعي وذلك بزيادة مساهمة الشركاء، أو عدم توزيع الأرباح الصافية وحجزها كاحتياطات.
- الاعتماد أكثر على الأموال الخاصة للتقليل من تحمل تكاليف القروض.

3- نسب المردودية:

أ- المردودية الاقتصادية:

وتحسب كالتالي:

الجدول (23): نسبة المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
1 785 522 130	5 168 148 700	8 506 651 113	نتيجة الاستغلال بعد الضريبة (1)
83 554 987 349	90 434 291 776	88 587 246 631	الأصول الاقتصادية (2)
0.02	0.05	0.09	المردودية الاقتصادية (2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية موجبة خلال سنوات الدراسة، حيث قدرت بـ 0.09 في سنة 2019 لتتخضع في السنة الموالية إلى 0.05 وواصلت الانخفاض إلى أن استقرت في نسبة 0.02 في سنة 2021، وهذا بسبب الانخفاض المحسوس في نتيجة الاستغلال بعد الضريبة. وعموما هذا المؤشر يدل على كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد لجلب أرباح بغض النظر عن طريقة تمويلها، أي حسن استخدام المؤسسة لأصولها.

ب- المردودية المالية:

وتحسب كالتالي:

الجدول(24): نسبة المردودية المالية خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
(-1 506 728 563)	794 796 103	2 391 643 244	النتيجة الصافية(1)
42 177 091 816	43 683 820 379	42 889 024 276	الأموال الخاصة(2)
-0.035	0.018	0.055	المردودية المالية (2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية المالية كانت موجبة خلال السنوات 2019-2020 وقدرت ب 0.055 و 0.018 على التوالي وهي متناقصة مع مرور الوقت إلى أن سجلت نسبة سالبة في سنة 2021 التي قدرت ب (-0.035) وهذا راجع إلى التناقص المستمر في النتيجة الصافية إلى أن حققت المؤسسة خسارة في سنة 2021، وهذا يدل على سوء استخدام المؤسسة لمواردها المالية. لأنه معروف أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان أفضل للمؤسسة .

ج- المردودية التجارية:

وتحسب كما يلي:

الجدول(25): نسبة المردودية التجارية خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
(-1 506 728 563)	794 796 103	2 391 643 244	نتيجة الاستغلال(1)
33 834 273 853	34 621 397 401	66 152 068 721	رقم الأعمال خارج الرسم(2)
-0.044	0.022	0.036	المردودية التجارية(2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ أن نسب المردودية التجارية في سنة 2019 و 2020 وقدرت ب 0.036 و 0.022 على التوالي وهي متناقصة بسبب الانخفاض في نتيجة الاستغلال بالرغم من تناقص رقم الأعمال خارج الرسم أيضا. رغم هذا التناقص إلى أن النسبة كانت موجبة وهذا يدل على قدرة تحكم المؤسسة في سياسة التسعير أي تحكمها في تكاليف نشاطها التجاري. على عكس سنة

2021 التي كانت فيها النسبة سالبة، أي زادت تكاليف النشاط التجاري مما أدى إلى تحقيق نتيجة سلبية.

د- القرارات المالية المترتبة عن التقييم المالي بواسطة نسب المردودية:

- إعادة ضبط سياسة التسعير في المنتجات وتوزيعها حتى تحقق توازن في المبيعات.

4- نسب المديونية :

أ- نسبة الدين الى اجمالي الأصول (الملاءة العامة):

وتحسب كما يلي :

الجدول(26): نسبة الدين الى اجمالي الأصول خلال الفترة (2021-2019)

2021	2020	2019	البيان
41 377 859 533	46 750 471 396	45 698 222 354	اجمالي الديون (1)
83 554 987 349	90 434 291 776	88 587 246 631	اجمالي الأصول (2)
0.49	0.51	0.51	نسبة الدين الى اجمالي الأصول (2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ أن نسب الملاءة العامة أقل من 1 وهي متدنية حيث قدرت ب 0.51، 0.51 و 0.49 خلال السنوات 2021-2020-2019 على التوالي، وهذا بسبب انخفاض في اجمالي الديون، أي أن المؤسسة غير مشبعة بالديون مما يسم لها بالاقتراض من جديد وأن خطر الإفلاس منخفض.

ب- نسبة الدين الى حقوق الملكية : وتحسب كما يلي :

الجدول(27): نسبة الديون الى حقوق الملكية خلال الفترة (2021-2019)

2021	2020	2019	البيان
41 377 859 533	46 750 471 396	45 698 222 354	اجمالي الديون (1)
52 177 127 816	43 683 820 380	42 889 024 277	حقوق الملكية (2)
0.79	1.07	1.06	نسبة الديون الى حقوق الملكية (2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية مرتفعة حيث قدرت ب 1.06 و 1.07 خلال السنوات 2019 -2020 وهذا بسبب ارتفاع مجموع الديون التي على المؤسسة تسديدها، أي أن المؤسسة تعتمد على الديون لتمويل عملياتها، أما الدائنون فهي تمثل خطر عليهم في حال تصفية المؤسسة لأن المؤسسة غارقة في الديون. لتتخفف في 2021 إلى 0.79 لعطي الدائنين القليل من الأمان في حال التصفية .

ج- القرارات المالية المترتبة عن تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المديونية:

- تقليل الاعتماد على الديون في تمويل عملياتها، لكي تتمكن المؤسسة من الاستدانة مستقبلا عند الحاجة.

5- نسب النشاط:

أ- معدل دوران الأصول:

وتحسب كما يلي :

الجدول (28): معدل دوران الأصول خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
33 834 273 853	34 621 397 401	66 152 068 721	رقم الأعمال خارج الرسم (1)
83 554 987 349	90 434 291 776	88 587 246 631	اجمالي الأصول (2)
0.40	0.38	0.74	معدل دوران الأصول (2\1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت معدل دوران أصول 0.74 في سنة 2019 أي كل 1دينار مستثمر في إجمالي الأصول يولد 0.74 دينار في المبيعات، لتتخفف إلى 0.38 و 0.40 في السنوات الموالية على التوالي، أي كل 1دينار مستثمر في مجموع الأصول أصبح يولد بين 0.38 و 0.40 دينار من المبيعات، وهذا راجع إلى انخفاض في رقم الأعمال خارج الرسم، أي تراجع في أداء المؤسسة خلال هذه السنوات.

ب- معدل دوران المخزون:

وتحسب كما يلي :

الجدول (29): معدل دوران المخزون خلال الفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
33 834 273 853	34 621 397 401	66 152 068 721	رقم الأعمال خارج الرسم (1)
17 759 412 078	18 719 721 583.5	19 917 864 096	متوسط المخزون (2)
1.90	1.84	3.32	معدل دوران المخزون (21)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ أن معدل دوران المخزون مرتفع في سنة 2019 وقدر بـ 3.32 وهي نسبة جيدة بسبب رقم الأعمال المرتفع، وهذا يعني أن المخزون يباع بشكل جيد ويتم تحويله إلى مبيعات بسهولة وبسرعة. لينخفض في سنتين المواليين إلى 1.84 و 1.90 على التوالي بسبب تراجع في رقم الأعمال وهذا يعني بطء في بيع المخزون السلعي، أي تجميد أموال في شكل مخزون. ج- القرارات المالية المترتبة عن التقييم المالي بواسطة نسب النشاط:

- التخلص من المخزون السلعي (مثلا عن طريق تخفيض الأسعار).

- تنويع المنتجات للرفع من رقم الأعمال.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة المؤشرات الحديثة والقرارات المالية المترتبة عنها

1- معيار القيمة الاقتصادية المضافة:

لحساب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة يجب المرور بعدة مراحل كما يلي:

أ- حساب تكلفة الأموال الخاصة: تحسب تكلفة الأموال الخاصة وفق علاقة المردودية المالية

والتي تم التطرق إليها سابقا

ب- حساب تكلفة الديون: تحسب تكلفة الديون وفق العلاقة التالية:

تكلفة الديون = النتيجة المالية \ الديون الصافية

حيث:

الديون الصافية = الخصوم الغير جارية + خزينة الخصوم - خزينة الأصول

الجدول (30): الديون الصافية لمؤسسة كوندور خلال (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
19 627 557 867	21 159 772 372	9 644 378 271	الخصوم غير جارية
7 459 522 902	6 947 832 543	24 105 822 885	خزينة الخصوم
1 994 658 300	5 785 467 604	3 005 684 620	خزينة الأصول
25 092 422 473	22 322 137 311	30 744 516 536	الديون الصافية

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة
الوحدة دج
نلاحظ أن الديون الصافية مرتفعة عموماً خاصة في 2019 وهذا بسبب ارتفاع خزينة الخصوم، لتتخفف في السنة الموالية وذلك راجع لانخفاض في خزينة الخصوم لترتفع قليلاً في سنة 2021 بسبب ارتفاع في خزينة الخصوم وتدني خزينة الأصول.
- حساب تكلفة الديون:

الجدول (31): تكلفة الديون لمؤسسة كوندور خلال (2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
2 222 771 072	1 976 749 024	2 437 361 083	النتيجة المالية
25 092 422 473	22 322 137 311	30 744 516 536	الديون الصافية
0.088	0.088	0.079	تكلفة الديون

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن تكلفة الديون لمؤسسة كوندور كانت موجبة، حيث قدرت بـ 0.0079 في سنة 2019 وهي منخفضة جداً وهذا بسبب ارتفاع في قيمة الديون الصافية، لترتفع قليلاً السنتين الموالتين لتبلغ 0.088 وهذا راجع لتدني في الديون الصافية.
ج- حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال (تكلفة رأس المال):
وتحسب كما يلي:

الجدول(32): تكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال لمؤسسة كوندور خلال(2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
-0.035	0.018	0.055	تكلفة الأموال الخاصة(1)
42 177 091 816	43 683 820 379	42 889 024 276	الأموال الخاصة(2)
25 092 422 473	22 322 137 311	30 744 516 536	الديون الصافية(3)
67 269 514 289	66 005 957 690	73 633 540 812	(4)=(2) + (3)
0.62	0.66	0.58	(5)=(4) \ (2)
0.088	0.088	0.079	تكلفة الديون(6)
0.81	0.81	0.81	1- ضريبة (7)
0.37	0.33	0.41	(8) = (4) \ (3)
0.0046	0.035	0.058	التكلفة رأس المال = (8)*(7)*(6)+(5)*(1)

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التكلفة الديون أكبر من تكلفة الأموال الخاصة ويرجع ذلك للنسبة الكبيرة من الديون التي تعتمد عليها مؤسسة كوندور مقارنة بالأموال الخاصة. أما التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال (التكلفة رأس المال) فهي موجبة ومتناقصة مع مرور الوقت وهذا بسبب الانخفاض المتواصل لتكلفة الأموال الخاصة.

د- حساب رأس المال المستثمر: يحسب بالعلاقة التالية:

الجدول(33): رأس المال المستثمر لمؤسسة كوندور خلال(2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
45 825 092 841	46 101 402 535	46 756 699 905	أصول ثابتة1
13 984 898 540	12 256 722610	2 771 018 019	احتياج رأس مال عامل2
59 809 991 381	58 358 125 145	49 527 717 924	رأس مال المستثمر 1+2

الوحدة دج

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس مال المستثمر في مؤسسة كوندور في ارتفاع من سنة لأخرى وهذا راجع للنمو الحاصل في الاحتياج في رأس المال العامل مع الثبات النسبي في قيمة الأصول الثابتة.

هـ- حساب العائد على رأس المال المستثمر: ويحسب بالعلاقة

العائد على رأس المال المستثمر = النتيجة التشغيلية / رأس المال المستثمر

الجدول (34): العائد على رأس المال المستثمر لمؤسسة كوندور خلال (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
النتيجة التشغيلية	5 060 660 931	2 830 109 403	105 072 607
رأس المال المستثمر	49 527 717 924	58 358 125 145	59 809 991 381
العائد على رأس المال	0.10	0.048	0.0017

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العائد على رأس المال المستثمر لمؤسسة كوندور حقق انخفاض خلال فترة الدراسة من 2019 إلى 2021، ويعود سبب ذلك إلى انخفاض في النتيجة التشغيلية من سنة لأخرى رغم النمو الملحوظ في رأس المال المستثمر من قبل المؤسسة.

و- حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

انطلاقاً من الجداول السابقة رقم 32-33-34 يمكن حساب القيمة الاقتصادية المضافة

كما يلي:

القيمة الاقتصادية المضافة =

(العائد على رأس مال المستثمر - التكلفة المتوسطة المرجحة) × رأس المال المستثمر

الجدول(35): القيمة الاقتصادية المضافة لمؤسسة كوندور خلال(2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
0.0017	0.048	0.10	العائد على رأس مال المستثمر
0.0046	0.035	0.058	التكلفة المتوسطة المرجحة
59 809 991 381	58 358 125 145	49 527 717 924	رأس مال المستثمر
-173 448 975	757 355 628.8	2 080 164 152.8	القيمة الاقتصادية المضافة

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول رقم 32-33-34 الوحدة دج

من خلال الجدول يظهر لنا أن مؤسسة كوندور استطاعت خلق قيمة خلال سنوات الدراسة، حيث كان مقدار القيمة الاقتصادية المضافة موجبا خلال السنتين 2019-2020 وهي متناقصة إلى أن سجلت قيمة سالبة في سنة 2021 وهذا التراجع في القيمة الاقتصادية المضافة راجع إلى تدني في معدل العائد على رأس المال المستثمر.

إذن يمكن القول أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة يكشف عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة فإذا كان المعيار موجبا فالمؤسسة حققت ربح وإذا كان سالبا فالمؤسسة حققت خسارة.

2- حساب القيمة السوقية المضافة:

بالاعتماد على نتائج القيمة الاقتصادية المضافة يمكن استنتاج القيمة السوقية المضافة

كما يلي:

الجدول(36): القيمة السوقية المضافة لمؤسسة كوندور خلال(2019-2021)

2021	2020	2019	البيان
-173 448 975	757 355 628.8	2 080 164 152.8	القيمة الاقتصادية المضافة
1.0046	1.035	1.058	K+1

-172 654 763	731 744 566.9	1 996 128 688.2	القيمة السوقية المضافة
--------------	---------------	-----------------	---------------------------

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(35) الوحدة دج

القيمة السوقية المضافة = 731 744 566.9 + 1 996 128 688.2 + (-172 654 763)

$$= 2 555 218 492.1$$

نلاحظ من خلال حساب القيمة السوقية المضافة أن مؤسسة كوندور استطاعت أن تحقق قيمة سوقية موجبة وذلك لأنها خلقت قيمة اقتصادية مضافة، وهذا يدل على أن الإدارة نجحت في رفع القيمة السوقية للمؤسسة بالإضافة لتحقيق عوائد تساعد على زيادة رأس المال المستثمر.

3- القرارات المالية المترتبة عن تقييم الأداء المالي بواسطة المؤشرات الحديثة:

- تخفيض في التكلفة رأس المال وذلك بالاعتماد أكثر على الأموال الخاصة بدل الاستدانة.
- الرفع من معدل العائد على رأس المال وذلك بتعظيم النتيجة العملية.
- المحافظة على رفع القيمة السوقية على المدى الطويل والاستثمار في العوائد المحققة وعدم تركها على شكل سيولة مجمدة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تطبيق كل ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من الجانب النظري لتقييم الأداء المالي وعملية اتخاذ القرارات المالية على مؤسسة كوندور. حيث تبين لنا الدور الفعال لتقييم الأداء المالي وذلك من خلال جمع المعطيات والمعلومات والمتمثلة في الميزانيات وجدول حساب النتائج للسنوات الثلاث 2019-2020-2021، وعرضها في شكل مبسط، ومنها حساب المؤشرات والنسب المالية، التي تسمح باتخاذ قرارات مالية رشيدة. وبعد تقييم الأداء المالي لكوندور قد تبين أن:

- المؤسسة تتوفر على سيولة مجمدة غير مستغلة خلال السنوات محل الدراسة؛
 - حققت المؤسسة قيمة اقتصادية مضافة خلال السنوات محل الدراسة؛
 - المؤسسة غير مستقلة ماليا ما يجعلها تحتاج إلى مصادر تمويل خارجية.
- وعليه وجب على المؤسسة اتخاذ قرارات بتوظيف الأموال المجمدة واستثمارها واستغلال الفرصة البديلة الضائعة، لتحقيق عوائد تسمح بتمويل وتغطية حاجيات المؤسسة.

الختامة

يعتبر تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة ضرورياً ، فهو التقنية الفعالة التي من خلالها متابعة نشاط المؤسسة لتحقيق أهدافها المحددة، وتحديد نقاط القوة و الضعف ولمعرفة مركزها المالي في فترة زمنية معينة ، ولقد درسنا من خلال هذا البحث عن أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، حيث تعددت هذه الأدوات المستخدمة في التحليل المالي الذي يعتبر الأداة التي تسمح للمقيم تشخيص السياسة المالية للمؤسسة، وتحديد النقاط الهامة التي تستوجب الدراسة و اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة بفعالية وكفاءة تضمن البقاء والاستقرار وهذا باعتماد على أدوات تسيير حديثة.

تم التركيز في هذه الدراسة على الجانب المالي في التحليل كوسيلة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة ، الذي يعد وسيلة هامة توضح وضعية المؤسسة الحالية و المستقبلية، حيث يعتمد على التقييم على أدوات ومؤشرات التي تسمح للمسیر انطلاقاً من الوثائق المالية المتوفرة داخل المؤسسة الكشف عن النتائج المالية باعتبارها الصورة الحقيقية التي تعكس أدائها المالي، فالمؤسسات الاقتصادية تتطور من خلالها أدائها المالي، حيث نجد مؤسسات ناجحة طيلة فترات حياتها وهذا راجع إلى التقييم الجيد لوضعيتها المالية.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي بمثابة عملية منظمة، لها مراحلها و أدواتها(مثل أدوات التحليل المالي) وتنتج عنها عدة مخرجات تفيد في اتخاذ القرارات المالية السليمة في المؤسسة الاقتصادية، كما يستفيد من هذه المخرجات عدة متعاملين اقتصاديين واجتماعيين معنيين بنشاط المؤسسة(المساهمين، العمال، الدائنين، إدارة الضرائب.....إلخ) ومن أهم القرارات المالية التي تترتب عن عملية تقييم الأداء المالي نجد على سبيل الذكر قرارات اختيار أفضل مشروع استثماري وقرارات تخص السيولة والهيكلة المالي والإنفاق التشغيلي والتمويل وقرارات أخرى متنوعة.

نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات:

من خلال دراستنا للجانب النظري والتطبيقي لموضوع دور تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية في الفصلين النظري التطبيقي دراسة حالة مؤسسة كوندور تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج النظرية:

- المؤشرات المالية (التوازن المالي والنسب المالية) من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحديد وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- إن الهدف من تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية هو التحقق من الاستخدام الأمثل لمواردها المختلفة.
- عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وبالاعتماد على القوائم المالية المختلفة تساعد على اتخاذ القرارات المالية السليمة.

النتائج التطبيقية:

لقد سمحت لنا الدراسة التطبيقية التوصل للنتائج التالية:

- من خلال دراستنا لعملية تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات تقليدية مثل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومؤشرات حديثة مثل القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، انطلاقاً من القوائم المالية المتوفرة لدى مؤسسة كوندور للفترة من 2019 إلى 2021 مما يمكن من اتخاذ القرارات المالية المناسبة لمختلف الوضعيات المالية للمؤسسة، وعلى اثر عملية التقييم تحصلنا على النتائج التالية:
- يجب على المؤسسة أن تتخذ قرارات مالية من أجل تحسين أدائها المالي من خلال التمويل عن طريق رؤوس الأموال الدائمة.
- قرار باستثمار السيولة المجمدة خلال هاته السنوات في مشاريع استثمارية أخرى والوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

- احتياج المؤسسة إلى موارد جديدة وهذا ما يفسر رأس المال العامل الموجب خلال السنوات الثلاث.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: التي مفادها: تساهم عملية تقييم الأداء المالي بشكل كبير في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة الاقتصادية؛ والتي نأكد صحتها استنادا على النتائج المتعلقة بالجانب النظري.

الفرضية الثانية: والتي مفادها: تقييم الأداء المالي يعتمد على المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ونأكد صحتها استنادا على النتائج السابقة.

الفرضية الثالثة: والتي مفادها: القرارات المالية في مؤسسة كوندور مبنية على عملية تقييم الأداء المالي. وهي صحيحة استنادا إلى النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

اقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن وضع التوصيات والاقتراحات التالية:

- المتابعة الدائمة للوضعيات المالية المختلفة للمؤسسة من خلال استخدام مختلف المؤشرات المالية التقليدية والحديثة منها.
- إعطاء أهمية بالغة لعملية تقييم الأداء المالي لمعرفة مواطن القوة و الضعف ومعالجتها باتخاذ قرارات مالية فعالة.
- استغلال الموارد المجمدة في شراء تسيببات جديدة أو توظيفها في البنوك.
- توفير نظام متكامل للمعلومات، خاصة المعلومات المالية و المحاسبية.

أفاق الدراسة:

- ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع نأمل أن نكون قد فتحنا باب البحث في هذا الموضوع الواسع، وعليه نقترح بعض أفاق الدراسة التي تستحق البحث فيها ومعالجتها، وهي كما يلي:
- اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
 - أثر المؤشرات المالية الحديثة في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة.

قائمة المراجع

أ- الكتب:

1. ابراهيم الخوف الملكاوي، إدارة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، ط1، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية ، دار العلوم، الجزائر، 2008.
3. أحمد ماهر، الإدارة و المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، مصر، 2008.
4. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
5. حسن الحسيني فلاح ، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، ط2، دار الوراق لنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
7. سليم بطرس جلدة، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، دار الراجة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
8. سيد الهواري، الاستثمار الداخلي، الادارة المالية (منهج اتخاذ القرار)، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
9. عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم و الإدارة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003.
10. عبد الغفار حنفي، استراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، جامعة الاسكندرية، المكتب العربي الحديث الناشر، 2008.
11. على الشرقاوي، العملية الإدارية، ط3، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
12. علي فلاح الزغبى، عبد الوهاب بن بركة، مبادئ إدارة الأصول و الأساليب العلمية، ط1، دار المناهج و التوزيع، الاردن، 2013.
13. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

14. فيلح حسن خلف، أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار عالم، المكتب الحديثة للنشر والتوزيع، إربد، الأردن ، 2012.
15. مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2012.
16. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط 1، دار المناهج، الأردن، 2007.
17. محمد علي ابراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.
18. محمد محمود الخطيب، الأداء وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
19. محمود حسين، احمد عارصة العساف، وآخرون، الاقتصاد الإداري، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص404.
20. وصفي الكساسة ، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري، عمان، 2001.
- ب- المذكرات والأطروحات:
1. بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، مذكرة ماجستير، قسم مالية مؤسسة، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
2. بن مراد زينب، مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر -دراسة حالة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم تسيير، مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.

3. تيويري ابتسام، بن زين مريم، دور تقييم الأداء المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2019.
4. راجع عبد الحفيظ، قارة ابراهيم، استراتيجية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر مهني علوم التسيير، تخصص ادارة اعمال المؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2021.
5. رزقي محمد، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، قسم علوم اقتصادية، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2017-2018.
6. عادل سلطاني، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، قسم علوم تسيير، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر.
7. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل-، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001.
8. عبد الغاني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
9. مقبل علي أحمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية و التعديل المقترح لحسابها (دراسة تطبيقية)، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا.
10. ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية و اثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

11. هادف عبد القادر، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة اتصالات الجزائر المديرية العملية ورقلة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.
12. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009.

ج- المجالات:

1. بلحاج فتيحة، الأسس النظرية و العلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ع7، 2016.
2. بن سنة ناصر، قاشي يوسف، دراسة قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على تفسير التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة الاقتصادية، مجلة أبعاد اقتصادية، ع1، جامعة البويرة، الجزائر، 2021.
3. عبد الغاني دادن، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ع4، 2006.
4. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام العامل التمييزي AFD، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع2، المجلد7، جامعة غرداية، الجزائر، 2014.
5. سمير بوعافية وآخرون، دور الادارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ع1، المجلد1، ديسمبر 2017.
6. منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحميل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشروق، مجلة العلوم الانسانية، ع1، المجلد31، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، الجزائر، 2020.

7. هوارى سويسى، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، ع7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

د- المداخلات:

1. بن نذير نصر الدين، شلال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة2، يوم 2017/04/25.

هـ- الوثائق والمستندات:

1. الوثائق الداخلية لمؤسسة كوندور.

قائمة الملاحق

الملحق 01

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				40 042 026
Immobilisations incorporelles	960 247 895	34 414 763	925 833 131	
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	1 302 293 500
Bâtiments	19 268 693 668	4 565 157 582	14 703 536 085	11 803 495 162
Autres immobilisations corporelles	10 421 836 087	6 011 566 774	4 410 269 312	4 783 685 688
Immobilisations en concession	720 570 482	161 245 007	559 325 475	577 899 363
Immobilisations encours	2 410 246 008		2 410 246 008	5 036 286 579
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 927 925 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	434 832 968		434 832 968	465 232 646
Impôts différés actif	27 046 123		27 046 123	
TOTAL ACTIF NON COURANT	57 529 084 034	10 772 384 129	46 756 699 905	29 936 860 766
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	18 625 167 685	1 121 023 634	17 504 144 050	22 331 584 142
Créances et emplois assimilés				
Clients	12 517 138 553	905 858 229	11 611 280 323	12 302 441 140
Autres débiteurs	9 234 599 852		9 234 599 852	7 514 822 938
Impôts et assimilés	474 837 877		474 837 877	277 515 931
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 005 684 620		3 005 684 620	4 691 668 652
TOTAL ACTIF COURANT	43 857 428 590	2 026 881 864	41 830 546 725	47 118 032 805
TOTAL GENERAL ACTIF	101 386 512 624	12 799 265 993	88 587 246 630	77 054 893 572

FORMULAIRE DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Dénomination de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 237 979 532	14 676 968 056
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 391 643 244	5 813 011 475
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	42 889 024 276	24 766 979 532
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	8 945 475 841	7 035 035 755
Impôts (différés et provisionnés)	41 575 750	70 908 784
Autres dettes non courantes	657 326 679	745 293 820
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	9 644 378 271	7 851 238 360
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	8 990 836 450	5 981 469 687
Impôts	558 037 220	394 373 697
Autres dettes	2 399 147 526	2 498 142 487
Trésorerie passif	24 105 822 885	35 562 689 806
TOTAL III	36 053 844 083	44 436 675 679
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	88 587 246 630	77 054 893 572

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الملحق 02

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 000234046277228

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	965 705 571	136 939 219	828 766 352	925 833 131
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	17 356 695 000
Bâtiments	18 068 688 964	6 021 545 277	12 047 143 687	14 703 536 085
Autres immobilisations corporelles	11 697 077 858	7 379 348 197	4 317 729 660	4 410 269 312
Immobilisations en concession	720 570 482	179 818 895	540 751 587	559 325 475
Immobilisations encours	4 666 437 637		4 666 437 637	2 410 246 008
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 928 915 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	394 011 385		394 011 385	434 832 968
Impôts différés actif	20 951 424		20 951 424	27 046 123
TOTAL ACTIF NON COURANT	59 819 054 124	13 717 651 589	46 101 402 535	46 756 699 905
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	20 120 904 191	185 605 074	19 935 299 117	17 504 144 050
Créances et emplois assimilés				
Clients	9 906 018 820	1 100 268 120	8 805 750 700	11 611 280 323
Autres débiteurs	9 572 063 297		9 572 063 297	9 234 599 852
Impôts et assimilés	234 308 520		234 308 520	474 837 877
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	5 785 467 604		5 785 467 604	3 005 684 620
TOTAL ACTIF COURANT	45 618 762 435	1 285 873 194	44 332 889 241	41 830 546 725
TOTAL GENERAL ACTIF	105 437 816 560	15 003 524 784	90 434 291 776	88 587 246 630

FORMULAIRE DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8									
Nom de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS											
Activité: Adresse: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ											
Exercice clos le 31/12/2020											
BILAN (PASSIF)											
2020 2019											
CAPITAUX PROPRES											
Capital émis		4 277 000 000	4 277 000 000								
Capital non appelé											
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		20 300 950 407	20 237 979 532								
Ecart de réévaluation		15 982 401 500	15 982 401 500								
Ecart d'équivalence (1)											
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		794 796 103	2 391 643 244								
Autres capitaux propres - Report à nouveau		2 328 672 368									
Part de la société consolidante (1)											
Part des minoritaires (1)											
TOTAL I		43 683 820 379	42 889 024 276								
PASSIFS NON-COURANTS											
Emprunts et dettes financières		20 505 330 116	8 945 475 841								
Impôts (différés et provisionnés)		12 242 716	41 575 750								
Autres dettes non courantes		642 199 538	657 326 679								
Provisions et produits constatés d'avance											
TOTAL II		21 159 772 372	9 644 378 271								
PASSIFS COURANTS:											
Fournisseurs et comptes rattachés		15 882 806 517	8 990 836 450								
Impôts		599 403 428	558 037 220								
Autres dettes		2 160 656 535	2 399 147 526								
Trésorerie passif		6 947 832 543	24 105 822 885								
TOTAL III		25 590 699 024	36 053 844 083								
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		90 434 291 776	88 587 246 630								

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 03

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8
Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELACTRONICS	
Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS	
Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ	
Exercice clos le	31/12/2021
BILAN (ACTIF)	

ACTIF	2021			2020
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	1 001 078 663	245 380 648	755 698 014	828 766 352
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	17 356 695 000
Bâtiments	18 068 688 964	6 571 392 636	11 497 296 328	12 047 143 687
Autres immobilisations corporelles	12 573 879 334	8 724 475 745	3 849 403 589	4 317 729 660
Immobilisations en concession	720 570 482	198 392 783	522 177 699	540 751 587
Immobilisations encours	4 941 869 244		4 941 869 244	4 666 437 637
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 928 915 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	356 747 170		356 747 170	394 011 385
Impôts différés actif	616 289 994		616 289 994	20 951 424
TOTAL ACTIF NON COURANT	61 564 734 654	15 739 641 813	45 825 092 841	46 101 402 535
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	15 583 525 039		15 583 525 039	19 935 299 117
Créances et emplois assimilés				
Clients	11 006 954 960	722 045 428	10 284 909 532	8 805 750 700
Autres débiteurs	9 515 721 215		9 515 721 215	9 572 063 297
Impôts et assimilés	351 080 420		351 080 420	234 308 520
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 994 658 300		1 994 658 300	5 785 467 604
TOTAL ACTIF COURANT	38 451 939 936	722 045 428	37 729 894 508	44 332 889 241
TOTAL GENERAL ACTIF	100 016 674 591	16 461 687 242	83 554 987 349	90 434 291 776

ME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8
 Nom de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPAREILS ELECTROMENAGERS
 Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2021

BILAN (PASSIF)

	2021	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 336 596 783	20 300 950 407
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	15 982 401 500
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	(-1 506 728 563)	794 796 103
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3 087 822 095	2 328 672 368
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	42 177 091 816	43 683 820 379
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	19 000 485 469	20 505 330 116
Impôts (différés et provisionnés)		12 242 716
Autres dettes non courantes	627 072 397	642 199 538
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	19 627 557 867	21 159 772 372
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	11 563 535 628	15 882 806 517
Impôts	430 809 147	599 403 428
Autres dettes	2 296 469 983	2 160 656 535
Trésorerie passif	7 459 522 906	6 947 832 543
TOTAL III	21 750 337 666	25 590 699 024
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	83 554 987 349	90 434 291 776

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق 04

FORME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8														
Nom de l'entreprise:		SPA CONDOR ELECTRONICS														
Activité:		FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS														
Adresse:		ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ														
Exercice du		01/01/2019			au		31/12/2019									
COMPTE DE RESULTAT																
RUBRIQUES	2019						2018									
	DEBIT (en Dinars)			CREDIT (en Dinars)			DEBIT (en Dinars)			CREDIT (en Dinars)						
Ventes de marchandises					2 133 206 762						2 265 266 343					
Production vendue	Produits fabriqués				60 659 453 703						90 695 776 358					
	Prestations de services				2 100 840											
	Vente de travaux				3 404 731 603						1 351 086 091					
Produits annexes								24 898 547								
Rabais, remises, ristournes accordés		47 424 188														
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes					66 152 068 721						94 287 230 245					
Production stockée ou déstockée					499 289 887						111 757 725					
Production immobilisée					271 338 720						156 269 519					
Subventions d'exploitation											94 555 257 489					
I-Production de l'exercice					66 922 697 329						94 555 257 489					
Achats de marchandises vendues		1 476 437 707						1 638 531 570								
Matières premières		44 312 465 056						68 807 569 508								
Autres approvisionnements		145 421 740						337 477 158								
Variations des stocks								903 000								
Achats d'études et de prestations de services		726 067						243 292 961								
Autres consommations		131 010 114									33 274 156					
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					8 496 082						1 241 450 066					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	2 001 071 798						1 241 450 066								
	Locations	913 785 833						925 346 347								
	Entretien, réparations et maintenance	108 254 154						41 802 808								
	Primes d'assurances	133 521 605						116 439 532								
	Personnel extérieur à l'entreprise	157 825 124						160 227 404								
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	959 417 241						781 120 375								
	Publicité	833 946 375						1 184 027 395								
	Déplacements, missions et réceptions	144 716 094						228 425 994								
Autres services		1 317 482 946						1 623 688 190								
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs																
II-Consommations de l'exercice		52 627 585 777						77 297 028 155								
III-Valeur ajoutée d'exploitation (VA)					14 295 111 551						17 258 229 334					
Charges de personnel		5 182 983 354						5 339 617 318								
Impôts et taxes et versements assimilés		605 477 083						873 941 933								
IV-Excédent brut d'exploitation					8 506 651 113						11 044 670 081					

... la suite sur la page suivante

27/11/2020

DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Nom de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

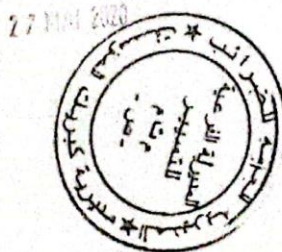
FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS
ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT ..!..

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		854 289 805		139 209 033
Autres charges opérationnelles	449 895 576		479 834 040	
Dotations aux amortissements	3 889 891 152		1 826 541 349	
Provision			276 421 675	
Pertes de valeur		39 506 723		
Reprise sur pertes de valeur et provisions		5 060 660 913		8 601 082 049
V-Résultat opérationnel		219 917 754		437 080 011
Produits financiers			2 686 431 806	
Charges financières	2 657 278 837		2 249 351 794	
VI-Résultat financier	2 437 361 083			
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		2 623 299 830		6 351 730 254
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire			568 051 813	
Impôts exigibles sur résultats	288 035 743			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire		56 379 157		29 333 034
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 391 643 244		5 813 011 475

(*) A détailler sur état annexe à joindre



الملحق 05

EXERCISE ELECTRONICS

FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS
ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		694 214 301		2 133 206 762
Production vendue	Produits fabriqués	32 775 990 784		60 659 453 703
	Prestations de services	631 000		2 100 840
	Vente de travaux	1 241 285 521		3 404 731 603
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	90 724 206		47 424 188	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		34 621 397 401		66 152 068 721
Production stockée ou déstockée	233 352 431			499 289 887
Production immobilisée		2 934 440 476		271 338 720
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		34 391 485 446		66 922 697 329
Achats de marchandises vendues	543 784 375		1 476 437 707	
Matières premières	21 520 212 915		44 312 465 056	
Autres approvisionnements	21 933 225		145 421 740	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	115 876		726 067	
Autres consommations	98 796 719		131 010 114	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				8 496 082
Services extérieurs	Sous-traitance générale	998 674 252		2 001 071 798
	Locations	640 337 601		913 785 833
	Entretien, réparations et maintenance	221 365 873		108 254 154
	Primes d'assurances	93 602 430		133 521 605
	Personnel extérieur à l'entreprise	68 440 230		157 825 124
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	274 720 897		959 417 241
	Publicité	95 981 569		833 946 375
	Déplacements, missions et réceptions	8 660 853		144 716 094
Autres services	873 248 597		1 317 482 946	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	25 459 875 418		52 627 585 777	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		8 931 610 027		14 295 111 551
Charges de personnel	3 433 037 720		5 182 983 354	
Impôts et taxes et versements assimilés	330 423 606		605 477 083	
IV-Excédent brut d'exploitation		5 168 148 700		8 506 651 113

.. la suite sur la page suivante

DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Nom de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Secteur:
N° de classe:FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS
ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		680 590 926		854 289 805
Autres charges opérationnelles	681 641 429		449 895 576	
Dotations aux amortissements	3 715 237 339		3 889 891 152	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 378 248 545		39 506 723
V-Résultat opérationnel		2 830 109 403		5 060 660 913
Produits financiers		193 380 924		219 917 754
Charges financières	2 170 129 949		2 657 278 837	
VI-Résultat financier	1 976 749 024		2 437 361 083	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		853 360 378		2 623 299 830
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	81 802 610		288 035 743	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire		23 238 335		56 379 157
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		794 796 103		2 391 643 244

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق 06

FORME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 2 2 8

Nom de l'entreprise: SPA CONDOR ELACTRONICS

Adresse:

FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS
ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		1 199 357 743		694 214 301
Production vendue	Produits fabriqués	31 236 444 101		32 775 990 784
	Prestations de services	199 645		631 000
	Vente de travaux	1 399 533 136		1 241 285 521
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	1 260 773		90 724 206	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		33 834 273 853		34 621 397 401
Production stockée ou déstockée	7 322 360 428		233 352 431	
Production immobilisée		5 378 977		3 440 476
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		26 517 292 402		34 391 485 446
Achats de marchandises vendues	907 298 141		543 784 375	
Matières premières	16 662 576 015		21 520 212 915	
Autres approvisionnements	119 156 961		21 933 225	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services			115 876	
Autres consommations	142 874 313		98 796 719	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats		2 473 535		
Services extérieurs	Sous-traitance générale	652 394 360		998 674 252
	Locations	645 967 486		640 337 601
	Entretien, réparations et maintenance	90 991 443		221 365 873
	Primes d'assurances	85 523 873		93 602 430
	Personnel extérieur à l'entreprise	34 063 193		68 440 230
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	74 291 852		274 720 897
	Publicité	238 016 280		95 981 569
	Déplacements, missions et réceptions	16 492 449		8 660 853
Autres services	1 119 567 755		873 248 597	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	20 786 740 588		25 459 875 418	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		5 730 551 814		8 931 610 027
Charges de personnel	3 650 623 554		3 433 037 720	
Impôts et taxes et versements assimilés	294 406 130		330 423 606	
IV-Excédent brut d'exploitation		1 785 522 130		5 168 148 700

... la suite sur la page suivante

ME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Nom de l'entreprise: SPA CONDOR ELACTRONICS

Activité:

FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse:

ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021

COMPTE DE RESULTAT ../.

RUBRIQUES	2021		2020	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		553 514 652		680 590 926
Autres charges opérationnelles	291 700 978		681 641 429	
Dotations aux amortissements	2 513 365 198		3 715 237 339	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		571 102 001		1 378 248 545
V-Résultat opérationnel		105 072 607		2 830 109 403
Produits financiers		108 332 964		193 380 924
Charges financières	2 331 104 036		2 170 129 949	
VI-Résultat financier	2 222 771 072		1 976 749 024	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	2 117 698 465			853 360 378
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats		3 388 615	81 802 610	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire		607 581 286		23 238 335
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 506 728 563			794 796 103

(*) A détailler sur état annexe à joindre